

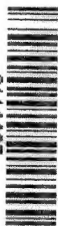
٨١

تاريخ المصريين

تاريخ السياسة والصحافة الحزبية

من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل



0116603



Bibliotheca Alexandrina



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفني : مراد نسيم

تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	٢٦٠٠٠
رقم التسجيل	٢٠٦٥٩١



الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية
١٩٩٥

تقديم

يسرني ان اقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الهام للدكتور
رمزي ميخائيل ، الذي يتتبع فيه التطورات السياسية التي مرت
بمصر في الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ الى نصر اكتوبر ١٩٧٣ .
وانعكاسات هذه التطورات السياسية على الصحافة المصرية
سلبا وايجابا .

والكتاب على هذا النحو يدخل في باب التاريخ المعاصر ،
ويجمع بين التاريخ والصحافة بحكم تخصص مؤلفه في الصحافة
من كلية الاعلام ، وهو انجاز مهم يغنى القارئ عن تتبع موضوعه
في الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية ، برؤية موضوعية
رصينة .

وقد احتوى على اربعة فصول رئيسية ، الفصل الاول ، وقد
تناول فيه هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، اسبابها ونتائجها ، حتى انقضاء
عهد عبد الناصر . والفصل الثاني ، وقد تعرض فيه لعهد
السادات ، وتتبع فيه الأوضاع السياسية في مصر التي أدت الى
حرب اكتوبر ١٩٧٣ . اما الفصل الثالث ، فقد تناول فيه حرب
اكتوبر ، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات . وتناول

الفصل الرابع التطورات السياسية التي أحدثتها الرئيس السادات
فى حقل السياسة الداخلية ، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش
كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها ، وفى فضح
مراكز القوى ومساندة حقوق الانسان ، وتعدد الأحزاب .

والكتاب على هذا النحو يلقى بضوء هام على فترة صاخبة
من حياة مصر السياسية ، وتفاعلاتها مع الصحافة المصرية .
ويستحق مكانه الجدير به فى المكتبة العربية .

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

الهزيمة : أسباب ونتائج

_____ (١) كارثة الحكم الفردى

لقد سارت الأوضاع الحاكمة فى السياسة والصحافة ، طوال العهد الناصرى ، فى اتجاه واحد ، يصل بالضرورة الى حكم الفرد ، بكل عيوبه ومساوئه .

سلطات الرئيس

فعندما جاءت سنة ١٩٦٧ ، كانت كافة خيوط السلطات العليا : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد استقرت فى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ، أما بمقتضى نصوص دستورية أو قانونية صريحة ، أو بفضل وسائل الممارسة العملية للسلطة ، والنفوذ الطاغى للرئيس .

وكانت القيادة الفردية العليا للدولة ، هى أهم أركان نظام الحكم القائم ، وأقوى مؤثر فيه .

فرئيس الجمهورية يترأس الدولة ، ويسيطر على مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) ، أما بأن يترأسه بنفسه ، أو بأن

يعين رئيسا للوزراء ، يخضع لرأى رئيس الدولة خضوعا تاما .
كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يختار الوزراء ، وهو الذى
يستطيع عزلهم .

أما « مجلس الأمة » - وهو المجلس النيابى الذى يقوم بسلطة
التشريع والرقابة - فإن رئيس الجمهورية يهيمن عليه ، بدءا من
اختيار المرشحين لعضويته من بين أعضاء « الاتحاد الاشتراكى »
ومرورا باختيار رئيسه الذى يسيطر على قراراته ، وانتهاء
باستخدام حق رئيس الجمهورية فى حل المجلس ، بعد تأليفه
وممارسته عمله .

هذا ، بجانب أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات
المسلحة ، ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ، وهو الذى يعين القائد
العام للقوات المسلحة .

كما يتراس رئيس الجمهورية « الاتحاد الاشتراكى العربى » ،
ويضع قانونه ويرسم تشكيلاته . وهذا « الاتحاد » هو التنظيم
السياسى الواحد ، الذى اصطنعه نظام الحكم ، أسوة بسائر
« الأنظمة الشمولية » ، واتخذ له مظهرا شعبيا ، يغطى به جوهرة
السلطوى .

ومن أحشاء « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدت بعض التنظيمات
العننية والخفية الخاضعة للنظام الحاكم ، مثل : « منظمة الشباب
الاشتراكى » و « التنظيم الطليعى » . وكان مبعث اهتمام الحاكم
« بالاتحاد الاشتراكى » ، هو أحداث التوازن به ، فى مواجهة
المؤسسة العسكرية .

وانبثقت من هربية القيادة العليا للدولة ، وترتبت عليها ،
بقية الأوضاع الحاكمة . ومنها : الدمج بين السلطتين التشريعية
والتنفيذية ، بدلا من الفصل بينهما . واحتواء السلطة القضائية

فيهما - بدلا من استقلالها - بتقليص حدود اختصاصاتها ،
والتأثير على أشخاص القائمين بها .

وبهذا كله ، جمع القائم على رأس الدولة ، بين سلطات
تقرير السياسات ، وتشريعها ، وتنفيذها . وبالتالي صار رئيس
الدولة هو مصدر الشرعية ، ومنبع السلطة ، وصاحب الكلمة
الأعلى ، والمحور الثابت الذي تدور حوله كافة الأركان .

ومن هنا جاءت أوصاف تفخيم وتمجيد الرئيس ، كوصفه
« بالزعيم الملهم » و « القائد البطل » . واثبتت مفاهيم الاستسلام
لأرائه وقراراته ، والتنازل له عن حق التفكير والتعبير ، ونسبة
كل خير ومجد الى شخصه . واطلاق اسمه ومشققاته على المصانع
والمصنوعات والطرق والأحياء والبحيرات تيمنا به وتزلفا اليه .

وبطبيعة الأمور ، لم يكن فى الامكان ، فرض نظام الحكم
الفردى الشمولى ، واستمراره الا بسيطرة الحاكم الفرد على
كافة أركان وأجهزة الأمن ، والاقتصاد ، والاعلام وأهمها
الصحافة . أجهزة الأمن تخضع الناس وتمنع معارضة الحاكم ،
والاقتصاد يمد الحاكم بالاموال ويخضع العاملين به لمشيئته ، أما
أجهزة الاعلام فتدعو لأفكار الحاكم وتبرر سياسته .

أجهزة الأمن

فالأمن والتخابر تعددت أجهزته ، تبعا لخلق الحاكم على
أمن شخصه ونظامه . وشاب عمل هذه الأجهزة ، كثير من العنف
والانحراف والتضارب . وساد لديها - امتثالا لفكر الحاكم -
مفاهيم خاطئة ، منها أن المعارضة السياسية جريمة تجب مواجهتها
بالقوة . ولم يكف الحاكم بأجهزة مخابراته ، فلجأ الى كثير من
الصحفيين ، فى مهام جمع المعلومات والتعامل مع أجهزة الدول

الأخرى ، وتوجيه الرأى العام • وكان مجمل نتائج وتأثير أنشطة أجهزة الأمن والمعلومات ، على أفراد الشعب ، فى مقدمة عوامل السلبية والضعف والهزيمة •

الاقتصاد

أما الاقتصاد ، فقد تمت السيطرة عليه لصالح الحاكم ، بامتلاك الدولة القطاع الأكبر من المنشآت الاقتصادية ، خلال سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، تحت شعار الاشتراكية •

وكان للصحافة المصرية المؤممة ، الدور الأعظم فى توجيه الرأى العام ، حتى يتقبل قرارات تأميم الاقتصاد • وبهذا تمكن الحاكم من توفير المصادر اللازمة للصرف على أنشطته السياسية والعسكرية الخارجية ، وفتح مجالات العمل أمام الضباط المبعدين عن القوات المسلحة ، والتحكم فى أرزاق المدنيين العاملين فى القطاع العام والسيطرة عليهم سياسيا •

الصحافة

أما الصحافة ، فقد عمد الحاكم الى السيطرة عليها ، منذ بدء حركة يولية ١٩٥٢ • وتصاعدت وسائل السيطرة من الإيحاء والتنبية والتهديد والانداز ، الى المصادرة والاغلاق ، والمنع من الكتابة والمحاكمة والاعتقال ، حتى وصلت فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ الى أشد وسائل السيطرة وهو الامتلاك ، بإصدار الرئيس قانون « تنظيم الصحافة » •

ويعتضى هذا القانون ، انتزعت الحكومة ملكية الصحف الكبرى ، التى كانت تصدرها دور : « الأهرام » ، « أخبار اليوم » ، « روز اليوسف » و « الهلال » من أصحابها ، ونقلتها الى

الواجهة الشعبية للحكومة . التي تمثلت في « الاتحاد القومي » الذي كان قائما منذ سنة ١٩٥٧ ، ثم تغيرت لافنته الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » في عام ١٩٦٢ . وصار اصدار الصحف والعمل في الصحافة ، مرتبها بصدور ترخيص من المالك الجديد لدور الصحف . وتوالى بعد ذلك صدور قرارات تأميم بقية دور الصحافة والنشر .

وصار رئيس الدولة - بصفته رئيسا « للاتحاد القومي » ثم « الاتحاد الاشتراكي » - هو السلطة العليا المهيمنة على الصحافة . ولما كان رئيس الجمهورية هو في نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) ، فقد وجدت الصحف نفسها تحت السيطرة الكاملة للحكومة .

وفي ظل سيطرة الحكومة على الصحف المؤممة ، تمكن بعض أعضاء المؤسسة العسكرية الحاكمة ، وبعض الكتاب الاشتراكيين (أصحاب الفكر المرغوب فيه) ، من شغل المناصب الادارية والفكرية العليا في المؤسسات الصحفية .

فمع صدور قانون « تنظيم الصحافة » ، في مايو ١٩٦٠ ، صدر قرار بتعيين أربعة من الضباط أعضاء منقديين لادارة بعض المؤسسات الصحفية ، هم : أمين شاكر في « أخبار اليوم » ، عبد الرؤوف نافع في « دار الهلال » ، يوسف السباعي في « روز اليوسف » وسيد ابراهيم في « دار التحرير » .

وبعد إلغاء الأحكام العرفية في مارس ١٩٦٤ ، وخروج الكتاب اليساريين من المعتقلات ، اختار الرئيس جمال عبد الناصر ، في نوفمبر ١٩٦٤ ، أحمد فؤاد للأشراف على « أخبار اليوم » ، وخالد محيي الدين لرئاسة « مؤسسة روز اليوسف » ، ثم رئاسة امانة شئون الصحافة « بالاتحاد الاشتراكي العربي » ، وأحمد

حمروش لرئاسة تحرير « روز اليوسف » • وتوالى بعد ذلك زحف اليساريين على المناصب الصحفية •

وفى ظل السيطرة الحكومية على الصحافة أيضا ، وجد الصحفيون أرزاقهم واقلامهم تحت أمر الحاكم ورهنا لمشيتته ، وهو الهدف من اصدار قانون « تنظيم الصحافة » ، رغم الحجج التى أعلنت لتبريره ، فى مواد القانون نفسه ، وفى أحاديث الرئيس المتعددة ، ثم فى « الميثاق الوطنى » الذى صدر سنة ١٩٦٢ • « فالشعب » لم « يمتلك الصحافة » ، بل الحكومة • و « الديمقراطية السليمة » لم تقم ، لكن استمر الحكم الفردى ، وازداد شدة • فتعددت حوادث تدخل الرئيس فى العمل الصحفى بكافة الوسائل الايجابية والسلبية : التعيين ، النقل ، الرفت ، الاملاء ، الحذف ، التشجيع ، الإبعاد والمنع • وحدد الرئيس فى خطبه وفى كافة موثائق العمل السياسى ، كثيرا من الضوابط والقيود التى تمنع مناقشة أسس النظام السياسى والاجتماعى ، ولا تسمح بالنقد والاختلاف الا فى الأمور الثانوية •

وكان نوع ودرجة علاقة الرئيس بالكاتب ، هى المعيار الأول لقبول أو رفض نقده وملاحظاته • أما الاعلان عن فرض الرقابة على الصحافة أو الغائها ، فكان مجرد عمل شكلى لا يغير من الأمر الواقع شيئا ، لأن المسؤولين عن التحرير صاروا رقباء عليه ، لصلحة الحاكم ونظامه •

أما نشر حوادث الانحراف ، والأمور الشخصية للمشاهير ، التى اعتبرها الرئيس مبررا لتأميم الصحافة ، فلم يتوقف نشرها بعد التأميم ، إلا فترة وجيزة فى شهرى يونية ويولية ١٩٦٧ ، لتفسح مجالا لنشر أخبار الهزيمة ونتائجها ••

ولم ينته تأثير راس المسال على الصحافة ، ولم يتوقف استخدام الاعلان فى توجيه المواد الصحفية الى خدمة رجال

الصناعة والتجارة • وكل ما حدث هو انتقال هذا السلاح من أيدي الراسماليين ، الى ادارات في مؤسسات القطاع العام ، استخدمت الأموال العامة في الدعاية والاعلان ، لتزييف الحقائق ، واختلاق انجازات وانتصارات ، واخفاء أخطاء وجرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها عليها •

صورة الواقع

ورغم سيطرة الحكومة على الصحافة ، فإن تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة خلال الشهرين السابقين لحرب يونية ١٩٦٧ ، يرسم صورة حية للواقع الذي أسفر عنه نظام الحكم الفردي ، وردود أفعاله في شتى المجالات •

الأوضاع السياسية

في دائرة العلاقات الخارجية ، كانت الصحف المصرية تتسابق فيما بينها ، لتنفيذ سياسة الرئيس ، التي قامت على مهاجمة الاستعمار ، وتأييد كافة حركات التحرر الوطني ، ، والتي قضت بمعارضة السياسة الأمريكية والبريطانية ، المساندة لاسرائيل والمعادية للعرب • وكذلك معاداة الدول العربية المتعاونة مع الاستعمار ، وفي مقدمتها السعودية والأردن • وتجميد العلاقات مع الدول العربية غيرالمتشعبة مع سياسة الرئيس ، وهي تونس ، المغرب ، ليبيا ، العراق • أما الدول الصديقة ، يتقدمها الاتحاد السوفيتي والجزائر واليمن ، وبعض الدول الأفريقية ، فكانت الصحف المصرية تبرز انجازاتها وتذكر كل ما يشوب العلاقات معها •

وفي دائرة النشاط السياسي الداخلي ، تكشف المواد الصحفية عن المركزية الشديدة في إدارة أجهزة الدولة ، التي

تتدرج بدءا من القاعدة صعودا الى القمة ، التى يتربع عليها
رئيس الجمهورية . كما تبين تعاطف نفوذ المؤسسة العسكرية ، بعد
أن تولى المشير عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة) ،
النيابة عن رئيس الجمهورية (القائد الأعلى للقوات المسلحة) ،
والهيمنة على « مجلس الدفاع الوطنى » ، ورئاسة كل من : « لجنة
الرقابة العليا للدولة » ، « اللجنة العليا لتصفية الاقطاع » ،
و « الاتحاد العربى لكرة القدم » . وهذا الى جانب اتساع
اختصاصات المؤسسة العسكرية ، لتشمل بعض دوائر القضاء
والمحاكم الاستثنائية ، و « هيئة النقل العام » .

وتزخر صفحات الصحف بأخبار « الاتحاد الاشتراكى
العربى » ، وتدخله فى كافة الأنشطة السياسية والنقابية
والاقتصادية ، وانحراف بعض أعضائه ولجانه . وكان على
صبرى ، أمينه العام ، يدعو يوميا ويشيد ، على صفحات
« الجمهورية » ، بما سماه : « حركة التطور الثورى » ، « نضال
قوى الشعب العاملة » ، « منجزات المجتمع الاشتراكى » و « خطى
التقدم الاشتراكى » . واستشعارا منه بعدم تقبل أكثر القراء
لدعوته ، شن على صبرى هجوما شديدا على ما سماه : « القوة
المضادة لحركة التطور الثورى » ، « الجناح الأول للحزب
الرجعى » ، « محاولة الانتكاس بالثورة الاجتماعية » .

الواقع الاقتصادى

وعن الحالة الاقتصادية ، تقدم الصحافة المواد الكافية لبيان
تردى الوضع الاقتصادى ، الناتج عن الاسراف فى الصرف على
الثورات وحركات التحرر الوطنى ، وتورط الجيش المصرى فى
الحرب باليمن ، وسوء تخطيط وإدارة الاقتصاد المؤمم . فنتحدث
الصنف عن اختلال ميزان المدفوعات ، ونقص رصيد العملات

الأجنبية ، والجهود الكبيرة التي يبذلها المختصون لسحب ٦٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي ، وتقييد السفر للخارج للدراسة والتدريب وغيرهما لتوفير النقد الأجنبي ، وخفض اعتمادات الأجور الإضافية وبدلات التمثيل الى النصف للمعاملين في أجهزة الحكومة والقطاع العام ، وخفض ميزانيتي الخدمات والأعمال ، وعجز الحكومة عن اقامة المساكن وبنية التعليم وخطوط التليفونات ، وعن توفير وسائل المواصلات والمواد التموينية والجلود . وزحزت صفحات الصحف بالشكوى من ارتفاع اسعار المواد التموينية والخدمات ، وسوء حالة المرافق العامة ، وتخلف الموظفين في الدرجات الوظيفية ، وظواهر الدروس الخصوصية وخلو الرجل والسوق السوداء لمواد البناء . وبعض قضايا الانحراف واستغلال النفوذ في مجال التصدير والاستيراد .

وفي الوقت الذي تحسنت فيه الصحف عن نقص الخضر والفاكهة ، وارتفاع اسعارها ، فقد نشرت كثيرا من الأخبار حول التوسع في تصديرها الى روسيا . . . وأكدت تصريحات صدي سليمان رئيس الوزراء وجود معوقات للإنتاج ، وازدياد تكلفته ، وارتفاع حجم العمالة والأجور .

وكانت حقائق الوضع الاقتصادي في مصر ، واضحة ومعروفة ، ومع هذا ، كتب الدكتور عبد المنعم القيسوني ، يؤكد قوة وسلامة الاقتصاد المصري ، ويكذب اقوال الصحف الأوروبية والأمريكية ، عن عدم قدرته على تحمل أعباء الحرب مع اسرائيل .

لماذا ؟ وكيف ؟

هكذا كانت الأحوال السياسية والاقتصادية في مصر ، قبيل حرب يونية ١٩٦٧ . فلماذا أقحم جمال عبد الناصر البلاد في حرب ليست مستعدة لها ؟ وكيف وقعت الكارثة الكبرى ؟ . . وما هي نتائجها وتأثيراتها على الحاكم الفرد والشعب المحكوم ؟ . .

_____ (٢) أقصر معركة وأفدح هزيمة !

ظلت منطقة الحدود السورية الاسرائيلية ساخنة ، بسبب كثرة الاشتباكات العسكرية بين امرائيل وسوريا ، نتيجة للنشاط الفدائى العربى ، الذى انطلق من الاراضى السورية .

بداية الأزمة

وكانت المعركة التى نشبت بالطائرات والمدافع والنبابات ، يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ ، هى اقوى المعارك منذ ١٩ عاما ، كما كانت نقطة البداية فى تصعيد الأزمة التى أدت الى الحرب بين مصر واسرائيل .

فقد أعلنت مصر وبعض الدول العربية تأييدها لسوريا . وأبرزت الصحف المصرية اعلان سوريا أن الطيارين الأمريكيين اشتركوا فى العدوان عليها ، وأن الطائرات الاسرائيلية نفذت اليها عبر الأردن دون مقاومة . وارضاء للرغبات الناصرية ، استثمرت الصحف المصرية هذه الأقوال فى مهاجمة أمريكا والأردن ، والتشكيك فى مواقف بعض الزعماء العرب .

حدث هذا بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا مقطوعة ! . فلما أعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ، يوم ١٦ أبريل ١٩٦٧ ، هللت له الصحف المصرية ، واعتبرت « الأهرام » - في اليوم التالي - بكاء سفير سوريا ، وهو يقدم أوراق اعتماده الى الرئيس جمال عبد الناصر « مشهداً مؤثراً من مشاهد التاريخ العربي المعاصر » .

وأبرزت الصحف المصرية أنباء تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، ووضع الخطط المشتركة لمواجهة إسرائيل .

واشدت التصريحات العربية ، بقول رئيس أركان حرب الجيش السوري يوم ٢٠ أبريل ١٩٦٧ : « أن إسرائيل تستعد لعدوان جديد ، وهناك حشود قائمة بالفعل » ، وأن الأردن سمحت بمرور الطائرات الاسرائيلية في أجوائها .

وفي عبارات حماسية أعلن البيان المصري السوري المشترك، يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٧ ، « استعداد البلدين لسحق العدوان الاسرائيلي ومخططات الاستعمار والرجعية » . وأكد أن « لقاء القوى التقدمية وتفجير طاقات الجماهير ، ضرورة للمعركة » .

التهديد الاسرائيلي

وفي المواجهة ، تقدمت اسرائيل الى مجلس الأمن ، تشكو من الهجمات السورية المسلحة عليها ، وقالت « الأهرام » ، يوم ١٢ مايو ١٩٦٧ ، أن « ليفي أشكول » رئيس وزراء اسرائيل ، هدد سوريا بعد اشتداد عمليات القذائيين العرب داخل اسرائيل ، واتهمها بتدبيرها . وأن السكرتير العام للأمم المتحدة ، أبدى أسفه لازدياد أعمال « منظمة فتح » ، على الخطوط السورية واللبنانية .

ولكن صحيفة « اخبار اليوم » - الصادرة في ١٢ مايو . وكان يرأس تحريرها احسان عبد القدوس - ضخمت حجم التهديد الاسرائيلي ، وصاغت منه عنوانا رئيسا مثيرا يقول : « اسرائيل تهدد بغزو سوريا ! » . وفي تفاصيل الخبر ، لم تذكر الصحيفة عن « ليفى اشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلي المسئول ، أكثر من أنه « هدد باتخاذ اجراءات فعالة ضد ما أسماه بمراكز التخريب في سوريا » . غير أن « اخبار اليوم » نسبت الى « مصدر اسرائيلي » ، امكان غزو سوريا والاستيلاء على دمشق . وأضافت أن رانديو دمشق وجه بيانا الى « القوى التقدمية » ، يقول ان احتمالات عدوان اسرائيل على سوريا تزداد يوما بعد يوم .

عبد الناصر يتدفق

رحب جمال عبد الناصر بهذه الأنباء ، لأنها هيات له الساحة السياسية ، ليصول فيها ويجول ، ويظهر نفسه بطلا منتقدا لسوريا ، من كافة مؤامرات اسرائيل والاستعمار والرجعية . وظن الرئيس أنه بحرب الكلمات يستطيع محو آثار فشله في الوحدة مع سوريا ، وقورطه في اليمن . كما تصور أنه يحقق رغبته في الرد على اتهام الكثير من الدول العربية له بتخاذله في مواجهة اسرائيل ، وسماحه لسفنها بالمرور في خليج العقبة ، متسترا بقوات الطوارئ الدولية .

ولهذا ، اندفع جمال عبد الناصر في الحرب النفسية ضد اسرائيل ، معتمدا على اخبار كاذبة - نشرتها « الأهرام » وسائر الصحف المصرية يوم ١٥ مايو - منها أن « الحشود الاسرائيلية تتجمع قرب المنطقة منزوعة السلاح » ، الى جانب اخبار « مصنوعة » ، منها أن الجمهورية العربية أعلنت حالة الطوارئ في قواتها المسلحة . فقد أكد الفريق أول محمد فوزي ، رئيس

هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، أن هذه الخطوة كانت مجرد تهديد لإسرائيل ، وأن القرارات العسكرية المصرية لم تكن جادة ، وأن عملية التنبئة العامة ، تمت بشكل ارتجالي خاطيء .

وفي ١٧ مايو ١٩٦٧ ، كان أكبر عناوين « الأهرام » يقول : « القاهرة تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من نقاط الحدود المصرية فوراً » . وحتى تبرر « الأهرام » هذا التصعيد الخطير في الموقف ، رددت « التهديدات الإسرائيلية بالزحف على دمشق » ، وأكدت الخبر الكاذب عن العشود الإسرائيلية .

وهكذا فعل جمال عبد الناصر ، عندما قال لوفد « مؤتمر العمال العرب » ، يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ : « لقد قامت طائراتنا باستكشاف الموقف في الأرض المحتلة ، فإذا العدو يحشد قواته كلها أمام سوريا » . وقررنا أن نتدخل » . هكذا أكدت « الأهرام » والرئيس أنباء العشود الإسرائيلية ، رغم علمها بكذبتها ، من واقع التقرير الرسمي الذي قدمه الفريق أول محمد فوزي ، إلى المشير عبد الحكيم عامر ، يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، بعد عودته من دمشق .

الظواهر باغلاق الخليج

ورغم أن حالة قواتنا المسلحة ، لم تكن تؤهلها للدخول في حرب ضد إسرائيل ، فقد عمد جمال عبد الناصر ، إلى تصعيد خطير للأزمة ، كان السبب المباشر للحرب . فقد أعلن الرئيس اغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ، يوم ٢٢ مايو . وقالت عناوين « الأهرام » في اليوم التالي : « الخليج مغلق أمام الملاحة الإسرائيلية ، والمواد الإسرائيلية لا تستطيع المرور إلى إسرائيل ، ولو على سفن غير إسرائيلية » . وفي اليوم التالي ، أكدت « الأهرام » بدء تنفيذ قرار الاغلاق . وعبرت يوم ٢٤ مايو ،

عن مدى خطورة القرار ، عندما قالت : « الحرب مع اسرائيل قد
تنشب فى اى لحظة ٠٠ » .

ورغم خطورة القرار المعلن ، فان عبد الناصر لم يكن ينوى
تنفيذه فعلا ، ولكنه قصد به مجرد التلويح بالقوة ، والرد على
السنة بعض الدول العربية التى دأبت على مهاجمته ، لسماحه
بالملاحه الاسرائيلية فى المياه المصرية ، منذ سنة ١٩٥٧ .

ولهذا صدرت الأوامر الرسمية التنفيذية للقوات المسلحة ،
فى بنود منضارية ، تفرغ القرار من مضمونه ، وتصرح للسفن
المدنية والعسكرية بالمرور فى الخليج ، حتى لو كانت اسرائيلية ،
وهو الضد تماما لما أعلنه الرئيس ، وبألفت الصحف فى وصفه
بالقوة والحسم ! .

تزييف الوعى

وشهدت هذه المرحلة من الأزمة ، حملة دعائية عالية النغمة
واسعة النطاق ، كانت الصحافة المصرية من أهم وسائلها . أما
الأسس التى اعتمدت عليها ، فكانت هى : تضخيم القدرات المصرية
والعربية ، وإبراز أهمية الدول الصديقة يتقدمها الاتحاد السوفيتى ،
من ناحية . والاقبال من شأن اسرائيل ، وتوجيه كلمات السب
والقذف اليها ، وإلى كل الدول التى تساندها ، خاصة الولايات
المتحدة الأمريكية ، من ناحية ثانية . ومهاجمة الدول العربية
المخالفة للسياسة الناصرية ، من ناحية ثالثة .

سفنهم اسرائيل

وعلى نفس هذه الأسس اعتمدت خطاب الرئيس . واتخذت
منها الصحف المصرية وقودا لاشعال حربها الدعائية .

فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، قالت عناوين « أخبصار اليوم » :
« عبد الناصر ينذر : سندمر اسرائيل اذا بدأت العدوان » . أمريكا
عدو للعرب لأنها تتحاز لاسرائيل ، وبريطانيا ذيل لأمريكا « .
وفى نفس اليوم قالت عناوين « الأهرام » : « عبد الناصر يتحدث
عن احتمالات الحرب : ٠٠٠ لن تكون الحرب اذا بدأتها اسرائيل
حربا محدودة ، وسوف نقوم بتدمير اسرائيل تدميرا كاملا » .

وفى المؤتمر الصحفى العالمى ، يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، قال
الرئيس : « ٠٠٠ اذا قامت الحرب بيننا وبين اسرائيل فلن تكون
حزبا محدودة ، وانما سوف تكون حربا شاملة ٠٠ اذا تدخلت
أمريكا ضدنا عسكريا فسوف نقاومها ٠٠ عبد الناصر يشيد
بموقف الاتحاد السوفيتى ٠٠ » .

وكانت أم كلثوم تنشد : « راجعين بقوة السلاح ٠٠ راجعين
نحرر الحمى » ، ٠٠ ، وعبد الحليم حافظ يقول : « اذار يا استثمار
٠٠ ويا عصابة الاشرار ٠٠ » ، ونجاة الصغيرة تشدو : « مليون
عربى ٠٠ راجعين » ، وفايزة أحمد تقول للرئيس : « كلنا وياك ٠٠
للمجد معاك ٠٠ » ، ومحمد رشدى يفتنى له : « يابو خالد يا حبيب
٠٠ بكرة حندخل تل أبيب » . فى الوقت الذى استكملت فيه اسرائيل
كافة استعداداتها ، وصدر منشور عسكري يقول لجنودها : « لقد
اعدناكم لتقوموا بأية مهمة نكلفكم بها » . وفى أول يونية ٦٧
تألفت فيها « وزارة حرب » ، أعلنت أن « عبد الناصر أعلن الحرب
علينا فعلا ، واليوم نحن نريد رفع الحصار » .

اقصى معركة واكبر هزيمة !

صباح يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، كان الناس يقرأون فى
العناوين الكبرى للصحف المصرية ، قول جمال عبد الناصر : « نحن
على أحر من الجمر انتظارا للمعركة ، لكى نجعل العدو يفتيق من

الأوهام ، ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه » . وكانوا يناملون
الرسم الكاريكاتيري التي تؤكد اختناق إسرائيل وتمزقها ،
والتعليقات التي تسخر من تممين « الجنرال موسى ديان » وزيراً
للدفاع ، وقد وصفته « الأهرام » بأنه أكذب أكذوبة كشفتها
الحقائق ٠٠ » .

فى هذه الأثناء ، انطلقت الطائرات الاسرائيلية لتحطم اكثر
الطائرات والمطارات المصرية ، وتجعل اسرائيل تواجه « الحقيقة
العربية » ، لكن ليس كما صورها الحاكم الفرد وصحفه ، بل كما
كانت فى الواقع . وكشفت الحقائق فعلا « أكذب أكذوبة » ، لكنها
لم تكن « موسى ديان » كما قالت « الأهرام » ، ولا فى الجانب
الاسرائيلى على الاطلاق ، بل كانت لدى المصريين وسائر العرب .
وبسرعة كبيرة ظهرت نتيجة القيادة الفردية للقوات المسلحة -
المنبثقة من القيادة الفردية للدولة - فى الضعف والاضطراب
والضارب . وفى ساعات قليلة ، تحددت نتيجة الحرب فى أسرع
معركة ، وأكبر هزيمة لمصر فى تاريخها المعاصر . وصار « جيش
العروبة البطل » ، « وأقوى القوى الضاربة فى الشرق الأوسط » ،
مجرد مجموعات مذعورة من الجنود والضباط ، تترك مواقعها
وأسلحتها غنيمة سهلة لجيش العدو ، الذى كانت الصحف
الناصرية تصفه بالجبن والفجور والقذارة والدعارة .

ومع هذا استمرت الصحف الناصرية فى تنفيذ سياسة قلب
الحقائق وإشاعة الأوهام ، تلبية لرغبة جمال عبد الناصر . وفى
مساء يوم ٥ يونيه ، طلب الرئيس من المشير ، بعد أن عرف الموقف
العسكرى ، أن يبعث بيانات للصحف ، يقول فيها : « مثلاً ، اننا
توغلنا فى أرض العدو ، وخلافه ٠٠ » . كما أمر بإعلان هزيمة
المعلومات بواسطة الاذاعة . وبالفعل كانت العناوين الكبيرة على
صفحة « الأهرام » الأولى ، فى صباح اليوم التالى ، ٦ يونيه ،

تقول : « قواتنا المدرعة تتوغل داخل خطوط العدو ٠٠ اسقاط أكثر من ٨٦ طائرة للعدو ٠٠ تحطيم ثلاث هجمات اسرائيلية ٠٠ معارك ذارية على طول الجبهات مع العدو ، توجه له فيها قواتنا شربات متلاحقة ، وتلحق به خسائر فادحة في البر والجو ٠٠ الطيران المصري والأردني والسوري والعراقي يعمل فوق أرض العدو طوال يوم أمس ٠٠ » .

وصيغت عناوين « الأخبار » في نفس اليوم (٦ يونية) كالتالي : « قواتنا المسلحة توغلت داخل اسرائيل بعد معارك عنيفة ٠ اسقطنا ٨٦ طائرة للعدو ٠ بيانات اسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربي الجبار ٠٠ » . ولكن « الأهرام » أسرعت باصدار طبعة ثانية ، رفعت فيها عدد الطائرات الاسرائيلية التي سقطت الى ١١٥ طائرة ٠ وظهر حول الرقمين في الطبعتين ، علامات تدل على تعديلهما ، بعد اعداد « الكليشيات » ، نتيجة لتضارب آراء القيادتين السياسية والعسكرية ، في تقدير خسائر العدو ٠

وعندما صدرت الطبعة الثانية من « الأهرام » ، صباح يوم ٦ يونية . كان اضطراب وانهيار المشير عبد الحكيم عامر ، قد دغمه الى اصدار امره بالانسحاب من خط الدفاع الاول الى خط الدفاع الثاني ، في منطقة مضائق سيناء ٠ وفي مساء اليوم نفسه ، قرر المشير الانسحاب من سيناء كلها ، وصدق الرئيس على قراره ٠ ولم تنشر الصحف المصرية أنباء الانسحاب الجزئي أو الكلي في حينها ٠ واكتفت - كما فعلت « الأهرام » في اليوم التالي ٧ يونية - بالإشارة الى حدوث « تطورات هامة على خط سبر المعركة » ٠

كان انهيار « جيش العروبة » بهذا الشكل وهذه السرعة ، بعد المبالغة في تضخيم قدراته ، كارثة كبرى ، تأكدت القيادتان السياسية

والعسكرية المصرية ، من أن إسرائيل أنزلتها بنا بامكاناتها الذاتية وحدها . لكن ، رغبة في تبرير الهزيمة ، ومهاجمة الدول المساندة لإسرائيل ، ظن المشير والرئيس أنه من المفيد والممكن الادعاء بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، اشتركتا مع إسرائيل في الهجوم علينا . غير أن ادعاءهما لم يصمد طويلا أمام البيانات والوقائع التي اذاعها المسئولون في إسرائيل والسدول المساندة لها ، والمسئولون المصريون أيضا . بل إن إسرائيل بادرت بكشف زيف هذا الادعاء ، وهو في دور التخصير ، عندما التقطت وأذاعت نص الحديث التليفوني الذي جرى بين جمال عبد الناصر والملك حسين، الساعة السادسة صباح ٦ يونية ، واتفقا فيه على اذاعة الادعاء من القاهرة وعمان ودمشق . واعترف الملك حسين بصحته .

وصدرت الصحف المصرية صباح يوم ٧ يونية ، تشيع أن « الطيران الأمريكي والبريطاني يعمل ضدنا في المعركة » . وتنادى محمد حسنين هيكل ، ومعه سائر رؤساء التحرير ، في تأكيد هذا الادعاء ، بذكر عدة بيانات كاذبة ، سماها هيكل « أدلة قاطعة »، منها : « الملك حسين يرى بنفسه على شبكات الرادار الأردنية موجات الطائرات الأمريكية تفرج من حاملات الطائرات في البحر لمساعدة العدو » . وادعت « الأخبار » في نفس اليوم ، أن « قواتنا تطارد في عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا » . وأن « طائرات (كانبيرا) البريطانية بعلامتها الرسمية تشترك في عمليات الضرب الجوي في سيناء » . وأن « ٣٢ طائرة أمريكية تركت قاعدتها في ليبيا لدعم طيران العدو » . ونتيجة لذلك قالت « الأخبار » : « قطعت العلاقات مع أمريكا ١٠٠ رأس المؤامرة » .

وفي اليوم التالي ، ٨ يونية ، استمرت الصحف المصرية في الإيحاء بصمود القوات المسلحة . فكان العنصوان الأكبر في « الأهرام » يقول : « القتال مستمر بعنف على الجبهة المصرية » .

وتعمدت الصحف فى زيادة الخسائر الاسرائيلية ، فقالت «الاهرام» :
« خسائر العدو فى الطيران ٠٠ تصل أمس الى ما يقارب مجموعه
٣٠٠ طائرة » . ومع هذا ، حملت بعض العناوين فى كلماتها
ما يشير الى بدء الهزيمة . فقد قالت «الاهرام» ان « قواتنا
تتجمع على خط الدفاع الثانى ، وتلحق بهجمات العدو خسائر
فادحة » . وعينت الصحف بنشر قرار مجلس الأمن « بوقف جميع
العمليات العسكرية ، ابتداء من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ، الساعة ١١
مساء ٠٠ » .

وفى يوم ٩ يونية ، ابرزت الصحف نبأ « وقف إطلاق
النار » . وكررت دعاوى صمود قواتنا المسلحة ، وتواطؤ أمريكا
وبريطانيا مع اسرائيل . ونشرت الاعلانات التى تنصت عن
« معركة النصر المقدسة ، التى نخوضها مع ابطالنا فى خط
النار » ، « واللى تؤكد أن « النصر لنا » ، بينما كانت أركان
هزيمتنا قد اكتملت بالانسحاب من سيناء كلها ، وقبول وقف
القتال ! » .

واتجه قطاع من الجماهير الى تحديد المسؤولية عن الكارثة،
ومحاسبة المتسبب فيها . فعلى مسافة قريبة من بيت جمال
عبد الناصر ، تجمع العديد من اهالى الجنود والضباط ، صباح
يوم ٩ يونية ، يسألون فى قلق وغضب عن مصير أبنائهم ، بشكل
يبين استعذابهم لمحاسبة الرئيس على أخطائه .

وكان من الممكن أن يتحول هذا التجمع الشعبى الفاضب
المحدود ، الى ثورة تطيح بنظام الحكم الهزيم . ولكن التطورات
اتجهت الى الضد . فقد تمكنت السلطة من تشتيت انتباه التجمع
الغاضب ، من ناحية . ومن الناحية الثانية ، كان الرئيس والمشير ،
فى مساء اليوم السابق (٨ يونية) قد احتدا فى المناقشة ، فقال
الرئيس غاضبا : « احنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا
الاثنين لازم نمشى ! » .

خطاب التنحي

وفى مخاطرة محسوبة ، أعلن الرئيس بوسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، مساء ٩ يوثية ، استقالته من جميع مناصبه ، فى خطاب صاغ محمد حصنين هيكل عباراته بعناية ، كى يجتذب عطف الجماهير وثقتها ، بأن يفهمها أنه ليس الجانى بل الضحية ، وأنه ليس وحده المسئول عن الهزيمة ، ومع هذا فهو يضحى بنفسه ، ويعلن استعدادة لتحمل المسئولية كلها . وتوحى كلمات الخطاب للجماهير بضرورة أن تتمسك بعبد الناصر رئيسا ، بلما تنتهأ الى استطاعته تجاوز الموقف الصعب فى مدة قصيرة ، ووضعه برنامج عمل لمستقبل أفضل ، اختار بنفسه من ينفذه اذا ترك الحكم . وبهذا قام خطاب التنحي على أساس دعوة الجماهير لرفض التنحي ! .

هذا ، الى جانب أن الخطاب ردد الأكاذيب التى تبرز تورط الرئيس واندفاعه ، وضعف القوات المسلحة وانهارها . فتحدث الرئيس مؤكدا قصة الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا ، وتدخل الطائرات الأمريكية والبريطانية فى المعارك ضدنا ، والتآمر الاستعماري الاسرائيلي علينا . وذلك بعد أن تأكد الرئيس بنفسه من عدم صحة كل هذه المعلومات والدعاوى ! .

فى هذا الوقت ، كانت المعارضة السياسية محرمة ومجرمة . وكانت الأحزاب السياسية والقوى الشعبية ، قد قضى عليها منذ ما يزيد على عقد من الزمان . وكان الجمهور المصرح له من السلطة بالحركة السياسية ، يتألف من رجال الحكم ، وأعضاء التنظيمات السياسية السلطوية ، العلنية والسرية ، الذين تحركوا للحفاظ على مناصبهم ومنافعهم ، بالتمسك ببقاء رأس النظام الحاكم الذى أنعم عليهم بها . وكان فى حركتهم دافع وتشجيع للعامة من بعض

فبات الشعب الأخرى ، الذين تكونت عقولهم على ما قدمته لهم
وسايل الدعاية الناصرية ، منذ انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة
فى سنة ١٩٥٤ ، من معلومات ومفاهيم ، قلبت الحقائق ، وصنعت
من الأخطاء والهزائم محاسن وانتصارات ، فانتهت بعامه الناس
الى الاعتقاد ان الرئيس هو منبع الحق والخير والفكر السليم ،
واليه وحده ترجع كل الانجازات والانتصارات ، وبالتالي فليس
من المعقول او المقبول أن يحل أحد محله ، بل أن اختفاه يهدد
الحياة نفسها بالفناء . ولم يكن عامة الناس ، قد عرفوا بعد
عيوب وأخطاء النظام الذى يحكمهم ، وحجم الهزيمة التى ألّت
بهم ، والآثار المترتبة عليها ، ومدى مسئولية الرئيس عنها .
فجاء التأثير المستهدف من الخطاب الذى أعلن تنحى الرئيس عن
الحكم سريعا ، واندلعت المظاهرات فور اذاعته . وأعقبته بيانات
التأييد للرئيس والتمسك ببقائه ، التى أخذت الاذاعة ترددها ،
فشجعت على اتساع دائرة المظاهرات ، واستمرارها .

وفى صباح اليوم التالى ، خرجت الصحف المصرية ، تنشر
نص خطاب التنحى ، وتبرز معلوماته وتؤكد معانيه ، التى كانت
تهدف الى خدمة موقف الرئيس وتحقيق أهدافه ، دون مراعاة
الحقيقة والواقع . وتابعت الصحف اخبار المظاهرات وتأييد
الجهات المختلفة للرئيس ، بالتحبيذ والتشجيع والتضخيم .
فكانت عناوين ، أخبار اليوم ، فى ١٠ يونية : « الشعب يقول
لا . عبد الناصر يقرر التنحى عن رئاسة الجمهورية ، وتكليف
زكريا محيى الدين بتولى الرئاسة . الشعب يخرج فى مظاهرات
هائلة وسط الغارات الجوية ، مطالبا عبد الناصر بالعدول عن
قراره . » الرئيس يصارح الشعب بكل الحقائق . كفاءة جيوشنا
شهد بها العدو قبل الصديق . نستطيع فى مدة قصيرة أن نحتاز
موقفنا الصعب . توقعنا الهجوم من الشرق أو الشمال ، ولكنه
جاء من الغرب . »

ومن عناوين « الأهرام » : « مصر كلها خرجت أمس في مظاهرة واحدة تصر على بقاء عبد الناصر . برغم أية هوامل قد أكون بنيت عليها موقفى فى الأزمة ، فأننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها » . عبد الناصر يقدم الأدلة المثبتة للتواطؤ الاستعماري مع إسرائيل . « مجلس الأمة يناشد عبد الناصر بعد اجتماع عاجل : أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا وستظل ما بقينا قائداً » . « مجلس الوزراء يصر على بقاء عبد الناصر رئيساً » . « المشير عبد الحكيم عامر يقرر اعتزال جميع مناصبه » . « » .

ونشرت الصحف فى اليوم نفسه (١٠ يونية) البيانين اللذين أصدرتهما « القيادة العليا للقوات المسلحة » ، صباح وظهر اليوم السابق ، واللذين يعلنان رسمياً اكتمال الكارثة باتهام انسحاب قواتنا المسلحة الى الضفة الغربية لقناة السويس . وسيادة الهدوء على الجبهة .

وفى مناخ الحرمان من التعبير عن الرأى بالكتابة ، عبرت الذكوة المصرية الشفهية عن وعى البعض بحقيقة الحكم ، وبطبيعة النتيجة المأساوية لأسلوب الحاكم الفرد فى إدارة شئون الدولة ، والسيطرة على الصحافة ، فى أن أحدهم سأل عن النظام فى مصر ، وجاءته الاجابة : « عبد الناصر يخطب ، حسنين هيكل يكتب ، وموشى ديان يخش » .

غير أن الصحف الناصرية صدرت صباح اليوم القالى ، ١١ يونية ، تلبس الرئيس ثوب البطولة والانتصار ، وتصور بقاءه فى الحكم كاستجابة لطلب شعوب العالم كله ، وتقول ان الأمة العربية لا تقبل قائداً غيره . وهذه هى بعض عناوين « الأهرام » : « أمام ضغط شعبى غلاب قرر عبد الناصر تأجيل قراره بالتنصى » . « خرجت الجحافل الشعبية فى كل مدن مصر ، وفى العالم كله ،

مادرة تطلب الى عبد الناصر أن يعدل عن قراره
محمي الدين يقول في بيان أذاعه أمس : اننى لا أقبل
جماهير أمتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر .
عبارة واردة في أحد اعلانات القطاع العام ، تتجاهل
وتعلن عكسه ، فتقول : « سننتصر يا جمال لأنك معك
معك » .

وبسرعة اتجه الرئيس الى تحقيق أهدافه من خطاب
فاستند الى مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ، ليهرّب من
الهزيمة ، وعقوبتها الاعداء شنقا في ميدان التحرير -
هو ، وصرح لمحمد حسنين هيكل - ويبقى في قمة السلطة
في مقعد القاضي بدلا من الوقوف في قفص الاتهام
بخصومه ومناوئيه ، ويكل قلم حر ورأى نزيه .

وكانت الصحافة التي أوقعها الرئيس تحت سيطرته
أهم وسائله لتحقيق أغراضه . ولكن مسئولية الصحاف
ما ارتكبه من أخطاء ، تقصائل كثيرا حتى تكاد تتلاشى
لضياع حرّيتها وانكسار ارادتها ، فلا مسئولية دون سب
حرة .

————— (٣) اهتزاز الحاكم وارتفاع صوت الشعب

فى هزيمة يونية ١٩٦٧ ، جنت البلاد اقسى نتائج الحكم المطلق ، بعد أن مرت بعدة حلقات من الهزائم العسكرية والسياسية والاقتصادية . واتضح أمام الجميع فشل نظام الحكم الشمولى ، وضرورة اقامة دعائم الديمقراطية كأساس لعلاج كافة المشكلات .

ورغم نجاح الرئيس فى مغامرة التظاهر بالتمنى عن الحكم ، وبقائه فى قمة السلطة وحده ، بعد التخلص من شريكه فيها عبد الحكيم عامر ، فان كرسى الحكم اهتز بشدة ، من تأثير انهيار المؤسسة العسكرية ، وتضاؤل الثقة الشعبية فى الحاكم الى أدنى الدرجات ، واشتداد الضائقة الاقتصادية .

انهيار الاقتصاد

فقد ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا ، وخفضت الحكومة قيمة البدلات والأجور الاضافية لموظفيها . وتعددت مشاكل التجار والزراع ، وازدادت العيوب فى المصنوعات ، وتفاقت أزمة المساكن ومشكلة المواصلات ، وحدثت عدة أزمات فى المواد

التموينية خاصة السلع المستوردة ، وازدادت حوادث الاختلاس والاملاس .

وفى خطابه فى مؤتمر الطلبة بجامعة القاهرة ، يوم ٢٥ ابريل ١٩٦٨ ، اعترف الرئيس بانتهاء ميزانية الدولة ، وقال : « ما عندناش فلوس نشترى بيها السلاح » . ولم يذكر الرئيس طبعا . كيف وأين تبذرت موارد الدولة .

الهجرة

وبسبب الضائقة الاقتصادية والسياسية ، تحولت مصر الى مصدر طرد لمواطنيها ، بعدما كانت مصدر جذب لسكان المناطق المحيطة بها .

ومع أن القيود المفروضة على السفر الى الخارج ، كانت فى منتهى الشدة ، لأسباب سياسية وأمنية ، فقد تقدمت أعداد هائلة من المواطنين ، تطلب السفر . فما كان من الحكومة الا الاتجاه الى تخفيف القيود تدريجيا ، ثم تشجيع الهجرة .

وتحدثت الصحف كثيرا عن الدول التى ترحب بهجرة المصريين اليها ، والتخصصات المطلوبة ، والاجراءات التى اتخذت لتيسير الهجرة من الوطن والعودة اليه .

الفساد

وفى هذه الفترة ، عمت الشكوى من الفساد واستغلال النفوذ والامتيازات ، والاسراف لدى أجهزة الحكومة والقطاع العام .

واستحسن الحاكم اشارة الشارة الخضراء امام الصحف ، لتتشر الاخبار والتعليقات حول حوادث الفساد المالى والادارى

التي لا تمس أقطاب السلطة ، للتفيس عن الغضب والسخط قبل الانفجار .

فكتب محمد زكى عبد القادر ، عموده « نحو النور » - فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ - عن شكوى المواطنين من « استغلال كبار الموظفين لمراكزهم ، سواء فيما يتعلق بالسكنى أو استعداء الشرطة أو تقديم مصالحهم أو الحصول على مزايا لا تتاح للكافة من المواطنين » . ورجا الكاتب ان تكون المساواة فى المعاملة وأخذ الحقوق أو أداء الواجبات أمرا مقررًا ومتبعًا . وتساءل موسى صبرى فى « الجمهورية » - يوم أول سبتمبر ١٩٦٩ - قائلاً : « لماذا ينحرف المواطن المسئول . . . ولماذا لا ينحرف المواطن المسئول ؟ » .

وفى تحقيقها عن « الحرب على الاسراف » - فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٧ - تحدثت « آخر ساعة » عن : « كيف ضاعت ٢٠٠ ألف جنيه بالعمليات الصعبة فى أحد مصانع النسيج ، بسبب الإهمال والوقت الضائع ! » . وكتبت « الأهرام » - فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ - عن « مجموعة من الانحرافات داخل ١٨٥ جمعية زراعية » .

ونشرت « الأهرام » - فى ٢ فبراير ١٩٦٨ - « بيانات تفصيلية عن امتيازات شقق الحراسة » ، وكيف صرف مبلغ أربعة آلاف جنيه ، لادخال تحسينات على شقة واحدة ! . وكتب سعيد سنبل - فى « الأخبار » يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ - حول قصة أرض الهرم التى اعتدى فيها موظفون كبار على أرض الدولة واستباحوا ترابها بأبض الأسعار ، مستغلين نفوذهم واتصالاتهم . وكان رد الفعل هو تقديم قانون « من أين لك هذا » الى « مجلس الأمة » لدراسته وإصداره .

النكت

وقد عبر الشعب عن سخطه وسحب ثقته من حكامه ، فى

موجة عارمة من « النكت » ، التى تناولت كافة أقطاب الحكم ، وتصرفاتهم ، كما شملت كل حوادث الوطن ومصائبه ، مما دفع الرئيس الى التصدى بنفسه وبواسطة كتابه لموجة النكت ، لكن دون فائدة ! •

ففى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ ، زعم الرئيس أن مصدر هذه « النكت » هو « العدو » ، وأن الهدف منها هو تثبيط العزيمة ، وفقد الثقة فى القوات المسلحة ، واث اليأس فى النفوس • وطلب الرئيس الكف عن ترديد « النكت » حتى لا تساعد « العدو » فى تحقيق أهدافه • وأعلن « المواجهة الصريحة لحملة النكت وعملية انتقاد النفس • • » •

وكتب يوسف السباعى - فى « آخر ساعة » يوم ١٩ يولية ١٩٦٧ - أنه « اذا كان الكلام والنقد والتنكيت • • مجرد تنفيس عن النفس • • فهو شيء لا مفر منه • • ولكن أن يصل الى حد اضعاء الجهد وتثبيط الهمم ، فهو بلا شك شيء بغيض • • وأنا أحس أن معظم النكت التى أسمعها ، تمس شخصى بطريق غير مباشر • • فهى تمس سمعة الناس الذين أشعر أنني فرد منهم ، والبلد الذى أحس أنى جزء منه • • » •

الدين والهزيمة

وقد حاول المسئولون عن هزيمة يونية ، الايحاء بأنها مسألة قديرية ، وأنها حدثت نتيجة ابتعاد الشعب عن مبادئ الدين • • أى أن الشعب كله مسئول عنها ، فلا يصح تحميل الحكومة المسئولية كلها ، وبالتالي فلا داعى للسلخظ عليها • ثم أفادت الحكومة من قوة تأثير الدين ، فى شحذ الهمم للخلاص من الهزيمة •

وهنا برزت ظاهرة تبني القيادة السياسية ، ومساعدتها ، وصماقتها ، الدعوة الى « ضرورة التمسك بقيم الدين والاعتصام به » . استهل الحملة الدعائية الرئيس جمال عبد الناصر ، فى خطابه فى العيد الخامس عشر للثورة ، فى يولية ١٩٦٧ ، بقوله : « يجب ان نتمسك بمبادئ الدين وأهدافه » . وصاغت الصحف من أقوال الرئيس العناوين البارزة .

وقال شيخ الأزهر لصحيفة « آخر ساعة » - يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٧ - « لا بد أن يكون الدين مادة أساسية فى المدارس والجامعات » . ويجب على أجهزة الاعلام أن تضع خطة جديدة للتوعية الدينية . « وتساءل فضيلته : « ما هو نصيب الدراسات الدينية فى برامج التثقيف السياسى ؟ » .

وقال البابا كيرلس بطريرك الاقباط ، لصحيفة « الجمهورية » يوم ٣ أبريل ١٩٦٨ ، ان « القيم الروحية تحمى الشباب » . وتحدث عن دور رجل الدين بالنسبة لبيان ٣٠ مارس .

ونشرت « آخر ساعة » - فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ - مناقشة مفتوحة عن دور الدين فى المجتمع ، خلصت منها الى أن « المطلوب وضع خطة متكاملة للتربية الدينية ، على أن تشارك فى وضعها جميع أجهزة الدولة » .

وتحدث الشيخ أحمد حسن الباقورى ، مدير جامعة الأزهر ، لمجلة « آخر ساعة » فى ٦ سبتمبر ١٩٦٧ ، عن « دور الدين فى التثقيف السياسى للاتحاد الاشتراكى » .

كما تحدث الشيخ أحمد هريدى ، مفتى الديار المصرية ، الى « آخر ساعة » فى ٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، عن : « الطريق الى النصر فى الاسلام » . وقال ان « واجب المقاتلين المؤمنين الصابرين الا تصيبهم الهزيمة العسكرية بهزيمة النفس والارادة » .

ووجه حسين الشافعى ، نائب رئيس الجمهورية ، « دعوة مفتوحة لبناء المجتمع الاسلامى الصحيح » . وقال « لآخر ساعة » - فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، ان « القاهرة تقدم جهودها الخالص وتضع امكانيات الأزهر ، لمعاونة المسلمين فى نشر تعاليم القرآن » .

وبعد مظاهرات الطلبة ، طلب شوقى عبد الناصر ، المسئول السياسى لشرق القاهرة ، فى أبريل ١٩٦٨ ، من وزارة الأوقاف تخصيص خطيب للجمعة ، بمسجد المدينة الجامعية .

وقال الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب وزير الأوقاف ، لصحيفة « أخبار اليوم » فى ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، انه « يجب أن يعود المسجد لدوره الاول ، قيادة روحية واجتماعية للمحى ، ولا بد أن تكون فاعلية الجيش ثوق فاعلية عدوه ، والاسلام هو خير منهاج يحقق هذا التفوق » .

وكتب انيس منصور - فى « الأخبار » يوم ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، أن أكثر مشروعات « المجلس الأعلى للشئون الاسلامية » طموحا ، هو إصدار « موسوعة جمال عبد الناصر فى الفكر الاسلامى » .

المطالب الشعبية

وقد ترددت بوضوح على السّنة الناس وصفحات الصحف ، المطالب الشعبية ، التى تعددت لتشمل نظام الحكم ، وكافة الأحوال السياسية والاقتصادية .

وعبر عن هذا الواقع عبد العزيز فهمى ، عندما كتب فى « أخبار اليوم » - يوم ٢٧ يناير ١٩٦٨ ، يقول : « الحديث عن الحريات وضمان الحريات يرتفع الآن فى كل مكان .. فى مجلس

الامة ٠٠ فى الصحف ٠٠ فى محاكمات المتآمرين على الثورة ٠٠
فى الاجتماعات السياسية ٠٠ فى لقاءات المواطنين ٠٠ ومع هذا
الحديث تتردد الدعوة الى تأكيد سيادة القانون ٠٠ تأكيد استقلال
القضاء ٠٠ وقف السلطات والاجراءات الاستثنائية ٠٠ تقنين
الثورة ٠٠ وضع الدستور الدائم وصدوره ٠

وتأمل يوسف السباعى ، رئيس تحرير « آخر ساعة » -
يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ - فى طلب البعض تحويل « الاتحاد
الاشتراكى » الى حزب ، ومطالبة البعض الآخر بتعدد الأحزاب .
وابدى الكاتب شكه فى الجدوى من قيام الأحزاب المختلفة ، ورأى
تأجيل البحث فى قيامها الى ما بعد الخلاص من آثار المعركة .

وكان المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه ، على علم كامل
بآمال الشعب ومطالبه ، فحاولوا الافادة منها فى اجتذاب الناس
اليهم ، فى اثناء تحركاتهم ضد جمال عبد الناصر ومجموعته ،
وذلك بطبع منشورات تطالب بقيام معارضة فى مجلس الامة
والاتحاد الاشتراكى ، ، « علشان نقدر نعبر عن وجهات النظر
الى ما نقدرش نقولها فى جرايدنا » .

ولما اتضحت هذه المحاولة فى اعترافات المتهم العقيد محمد
حلمى عبد الخالق ، امام « محكمة الثورة » - يوم ١٩ فبراير
١٩٦٨ - بادر حسين الشافعى ، رئيس المحكمة ، بالقول « و احنا
نظام ملتزم بميثاق ، والميثاق واضح بالنسبة لتعدد الأحزاب ،
وانشاء الأحزاب سينشئ حزب يتلقى اوامره من قمة الاستعمار ،
وحزب يتلقى توجيهاته من أقصى اليسار » والمفروض ان الكلام
ده يثار سنة ١٩٧٠ ، لما نبتدى نعيد النظر فى الميثاق » .

والح محمود أمين العالم - فى « اخبار اليوم » يوم ٣٠
مارس ١٩٦٨ - على « ضرورة مشاركة العمال والفلاحين مشاركة
فعالة فى السلطة السياسية ٠٠ » ، وأوضح ان « ليس معنى هذا

بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون بنسب معينة في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى ، ولكنه يعنى بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون الحقيقيون فى اختيار هذه اللجنة ٠٠ ولا شك أن الانتخاب هو أسلم طريق الى ذلك ٠٠ ، ٠

وأعلنت بعض المطالب الشعبية على لسان الرئيس ، عندما قال فى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ : « الشعب وأنا معه مطالب ببداية جادة ، وبوضع حد للامتيازات ، وبالتكافؤ فى التضحيات ، وبالتفاوة الثورية ، وبالاعتصام بقيم الدين » ٠

وفى « أخبار اليوم » - ٤ مايو ١٩٦٨ - كتب رئيس منصور عن « شalom ذلك العدو المجهول ا » - موضحا أن جهلنا بعدونا من أهم أسباب هزيمتنا ٠ وطالب بالعمل لمعرفة حقيقة العدو بالاذاعة والصحافة والكتاب ، لأن معرفتنا به هى أعظم سلاح ضده ٠ وطالب جلال كشك بالعمل لتصويل شعار « الدولة العصرية » الى حقيقة واقع ، مؤكدا أنه « لا نصر على اسرائيل الا بدولة عصرية ٠٠ » ٠

وظهر التغيير كمطلب شعبى ملح ، فى كتابات محمد حسنين هيكل - فى « الأهرام » يوم ٢٨ يولية ١٩٦٧ ، وغيره - ولكنه أبعد ذهن القارئ تماما عن احتمال امتداد هذا المطلب الى شخص الرئيس نفسه ، عندما قال ان موقف الجماهير فى يومى ٩ و ١٠ يونية ، كان « كمن يقول لجمال عبد الناصر : ابق ٠٠ ونحن واثقون انك قادر على التغيير ٠٠ لصالح النصر النهائى » ٠ ووصل هيكل فى تحليله الى « أن موقف الجماهير خلال تلك الساعات الحاسمة كان تفويضا للتغيير ٠٠ » ، أى أن الشعب تنازل للحاكم عن حقه فى التفكير والتبوير والتقرير ا ٠

أما احسان عبد القدوس - فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس

١٩٦٨ - فقد رأى أن أى محاولة للتفكير فى التغيير بمعنى إعادة البناء ، يجب أن تبدأ من ازالة اسباب وآثار الهزيمة • وهى لا تتحقق بمجرد تنحية شخص أو مجموعة أشخاص ثبت انحرافهم ، ولا بمجرد القضاء على طبقة عسكرية والذين التفوا حولها وكونوا الطبقة الجديدة ، ولا بمجرد نقل السلطات من يد الى يد أو من هيئة الى هيئة • بل تتطلب مواجهة صريحة للجو السياسى العام ، الذى أفسح المجال للأخطاء • وطالب الكاتب بممارسة الحرية السياسية خارج وداخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، قائلاً انها تتطلب الوعى والتحرر من السلطة والانفتاح على الشعب • كما طالب بالضمانات التى تكفل للناس التحرر من الخوف ، موضحاً أنه « ليس هناك طريق للتحرر ن الخوف الا القانون • الذى يقيد الحاكم كما يقيد المحكوم • » •

أما التغيير فى رأى عبد العزيز فهمى - الذى أبداه فى « أخبار اليوم » ، ٩ مارس ١٩٦٨ - فهو يشمل « طرق العمل والتنظيم والتعبير السياسى ، بحيث يتاح للجماهير أن تشارك مشاركة ايجابية وحقيقية فى صنع حياتها الجديدة ، وأن تبرز قياداتها المخلصة من صفوفها بارادتها واختيارها ، دون أن تمرق لها عن هذه المشاركة أساليب روتينية جامدة » •

القمع والمراوغة

ماذا فعل عبد الناصر لكى يتجاوز أزمة الهزيمة ، ويواجه المطالب الشعبية ؟

لقد استخدم الرئيس عدة وسائل تعتمد على أساسين : أولهما ، بوليسى يهدف الى قمع المعارضين التقليديين ، ومن تتوقع منهم المعارضة ، وعزلهم عن التأثير فى الجماهير ، بالاعتقال والسجن • وثانيهما ، سياسى يهدف الى تهدئة الجماهير ،

وتحاشى غضبها وسخطها وتجنب الاصطدام بمطالبها ، واستعادة ثققتها فى الحكم ورجاله .

ولهذا ، تظاهر الحاكم بثنى المطالب الشعبية فى الاصلاح والتغيير والديمقراطية ، وتحرير الارض المفتصة ، ومحاسبة المسئولين عن ضياعها . وفى نفس الوقت ، افتن الحاكم فى الهرب من مسئولية الانهيار العسكرى والاقتصادى ، وفى تقديم كباش الفداء ، لاستنفاد سخط الجماهير . كما افتن فى المناورة والمراوغة ، حتى انتهى عهده ، دون الاستجابة لأكثر المطالب الشعبية ! ..

الاعتقال

وفى مقدمة الأساليب البوليسية ، يأتى الاعتقال . فهو اجراء أمنى عنيف يتناقض تماما مع حقوق الانسان ، ظل يلزم ممارسات الحكم الناصرى منذ بدايته حتى نهايته ، وصار من أبرز انجازاته التى يعلنها زعيمه ، ويمتبرها مظهرا لقوته ودليلا على نجاحه . ولم ينس الناس بعد ، كيف وقف جمال عبد الناصر ، يفتخر فى خطاب مذاع ، بأنه قبض على ثلاثين ألفا فى نصف ساعة . ولم يغب عن اذهانهم ما لاقاه المعتقلون من تعذيب وترهيب وإهانة ، وما واجهته أسرهم من شقاء وتشرد ! . وبرزت بين مفردات العصر عبارات : القانون فى اجازة ، زوار الليل أو الفجر ، المحاكم الخاصة ..

وكانت السجون مكتظة بالمعتقلين من كافة الاتجاهات ، فلما اندلع القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وحالة الطوارئ ، أسرعت أجهزة الأمن لتضيف الى المعتقلين آلافا أخرى من كافة الأديان والاتجاهات السياسية ، دون نذب أو جريمة .

وتحت تأثير موجة السخط والنقد الشعبية الشديدة ، التي ارتفعت هي وجه الحكام بعد الهزيمة ، وما صاحبها من سقوط بعض اللجان والأجهزة والأشخاص ، الذين اتخذوا من الارهاب أسلوبا لارضاء زعيمهم ، اتجهت أزمة المعتقلين الى الانفراج تدريجيا .

فى نوفمبر ١٩٦٧ ، صفيت أعمال « لجنة الرقابة العليا على الدولة » ، التي كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر . وألغيت بعض قراراتها ، وأحيلت جميع المسائل المعروضة عليها ، الى الوزراء المختصين .

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ، تم الافراج عن بعض المعتقلين ، منهم أربعمئة من الاخوان المسلمين ، و ٨٨ شخصا كانوا موضوعين تحت الحراسة بواسطة « لجنة رقابة الدولة العليا » ، و ٢١ شخصا شملتهم قرارات نفس اللجنة ، ورئى أحالتهم للقضاء للبت فى التهم المنسوبة اليهم . وعشرة أشخاص كانوا معتقلين فى قضايا انحراف بالقطاع العام ، وأحيلوا الى النيابة العامة ، وألغى قرار تصيد الإقامة الجزئى . الصادر ضد ٢٠٢ ، من الخاضعين للحراسة منذ سنة ١٩٦١ .

وأفرج عن أكثر اليهود المصريين ، الذين اعتقلوا فى أثناء حرب يونية ، وعددهم أربعمئة .

وفى مستهل سنة ١٩٦٨ ، أطلق سراح عدد آخر من المعتقلين . وتقرر الافراج عن كل من يثبت « عدم انحرافه » . وكل من يثبت أنه لم ينضم الى تنظيم سرى سابق » .

وفى آخر يناير ١٩٦٨ ، قررت محكمة القضاء الادارى مبادئ مهمين يقضيان بأن اعتقال الموظف لا يصلح سببا لحرمانه من الترقية ، وبأن من الواجب إعادة اجراء حركات الترقية التى تخطلت المعتقلين .

وتقرر اعتبار المعتقل الذى لا يصدر حكم بإدانته موجود فى الخدمة . وافق مجلس الدولة بأن اعتقال الموظف لا يبرر لجهة الادارة وقفه عن العمل ، ولهذا فهو يستحق مرتبه عن فترة اعتقاله .

الحراسه

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ومستهل سنة ١٩٦٨ ، صدرت عدة قرارات برفع الحراسه عن عدد كبير من الأسرى والشركات التى وضعت تحت الحراسه « لاعتبارات اجتماعية أو أية أسباب أخرى غيرها كدواعى الأمن » .

وعنيت الحكومة بتوضيح أن « قرارات رفع الحراسه والافراج عن المعتقلين ، لا تعنى العدول عن الخط الاشتراكي » .

وفى أول فبراير ١٩٦٨ ، صدر قرار جمهورى بتعديل اختصاصات القضاء العسكرى بالنسبة للمدنيين ، « تجاوبا مع الاتجاهات الشعبية الحالية » ، وذلك لحين تعديل قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ . وينص القرار على قصر سريان أحكام قانون الأحكام العسكرية على الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو المحال التى يشغلها العسكريون ، والجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة . ويمضى هذا القرار ، قيدت سلطة النيابة العسكرية فى الحبس الاحتياطى ، وأحيلت القضايا المتهم فيها مدنيون الى النيابة العامة .

الحريات

وفى ٨ أبريل ١٩٦٨ ، وافقت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة برئاسة محمد أنور السادات رئيس المجلس ، على المبادئ التى تضمنتها اقتراحات اللجنة الخاصة بمراجعة القوانين المتعلقة

وحالة الطوارئ ، والسجون ، وتخويل ضباط البوليس الحربى
سلطة رجال الضبط القضائى .

وكانت لجنة الحريات بمجلس الأمة قد أوصت بتعديل
قوانين تدابير أمن الدولة ، بالتضييق من دائرة الأشخاص الذين
يجوز القبض عليهم واعتقالهم . واشترطت اللجنة لاتخاذ كل هذه
الاجراءات قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسى
والاجتماعى للبلاد ، وأن تقوم فى الشخص الذى يجوز القبض
عليه واعتقاله خطورة على أمن المجتمع تنبئ عنها أسباب
جديدة . كما اشترطت اللجنة أن يكون قرار الاعتقال مسببا ،
ضمانا للرقابة القضائية على أسبابه . وكذلك ضرورة عرض
المعتقل فى مدى ٦٠ يوما من صدور أمر الاعتقال ، على محكمة
لأمن الدولة تشكل من ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف ،
ويتجدد هذا الحق كل ٦٠ يوما ، على أن يسقط أمر الاعتقال فى
كل الأحوال بمضى ستة أشهر من تاريخ تنفيذه ، ويفرج عن
المعتقل فورا .

وتضمنت مقترحات لجنة الحريات ضمانات خاصة بفرض
الحراسة ، وتنظيم التظلم منها أمام محكمة لأمن الدولة . ومعاملة
المعتقلين معاملة المحبوسين احتياطيا ، وإلغاء لائحة المعتقلات ،
وتطبيق نظام السجون على المعتقلين بما فيه من ضمانات
قضائية .

وبعثت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة ، قانون الطوارئ ،
واقترحات لجنة الحريات للتوقيف بين أمن الوطن وسلامته وأمن
المواطن وكرامته ، وحق المعتقل أو المفروضة عليه الحراسة ، فى
التظلم من الاعتقال أو الحراسة .

ثم أدخلت فى مستهل نوفمبر ١٩٦٨ ، بعض التعديلات على
قوانين أمن الدولة ، استجابة للمطلب الشعبى ، بإباحة التظلم

بالحرريات ، وهى قوانين تدابير أمن الدولة ، والأحكام العسكرية ، من قرارات الحراسة والاعتقال ، والغاء صفة الضبطية القضائية الممنوحة للشرطة العسكرية .

وصدرت قوانين « ضمانات الحريات » ، يوم ٢ نوفمبر

١٩٦٨ .

العزل والفصل

وصدر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، قرار برفع أحكام قانون العزل السياسى الصادر سنة ١٩٦٢ ، عن ١٤٠٦ من الأشخاص الخاضعين له . وأعيدت لهم حرية ممارسة العمل السياسى ، بما فيه حق الانتخاب .

وأعيد النظر فى أمر المفصولين من الخدمة فى الحكومة والقطاع العام ، بقرارات من اللجنة العليا للمراقبة على الدولة ، لأسباب سياسية . وصدرت عدة قرارات جمهورية بإعادة بعضهم الى أعمالهم فى أبريل ١٩٦٨ .

التراجع

ولكن قرارات الغاء الاعتقال ورفع الحراسة واعادة المفصولين ظلما الى أعمالهم ، لم تشمل الا عددا قليلا جدا منهم ، وظل أكثرهم يعانون ظلم القرارات الجائرة . وحتى القرارات القليلة التى صدرت تردد الحاكم فى تنفيذها ، بل انه ألغى بعضها بعد صدوره . وفى مذكراته ، يتحدث سيد مرعى ، وزير الزراعة ، عن الغاء بعض القرارات الجمهورية ، التى صدرت فى يوليى ١٩٦٧ ، برفع الحراسة المفروضة على مساحات من الأراضى الزراعية ، مما زود الاحساس بعدم جدية الحاكم فى تصحيح أخطائه .

٤) تزيف الواقع وتقييد الصحافة

مع بدء القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، أسرعت الحكومة بفرض الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف • وشددت رقابتها على الاذاعة والتلفزيون ومصلحة الاستعلامات • وتولى وزير الارشاد القومى ، سلطات الرقيب العام على الصحافة •

وبهذا وقعت الصحف تحت وطأة الرقابة السابقة للنشر ، بنوعيتها : الرقابة الذاتية التى يباشرها رؤساء التحرير المختارون من قبل رئيس الدولة ، والرقابة الحكومية التى يمارسها الرقباء الرسميون • أما بعد النشر ، فكانت الصحف تخضع لتقييم رجال الحكومة وتنظيمها السياسى •

تزيف الواقع

وكانت السياسة المملأة من قبل رئاسة الدولة ، على أجهزة الدعاية والصحافة المصرية ، والقائمة على قلب الحقائق وتزيف الوقائع ، مادة للسخرية والتهكم على السنة الجميع ، خاصة بعد اهتضاح أمرها بشدة فى هزيمة ١٩٦٧ •

وقد اعترف محمد فائق ، وزير الارشاد القومي ، في حديثه الى صحيفة « المحرر » اللبنانية - يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ - بأن الأساس الذي كان يقوم عليه الاعلام الداخلي ، هو أن الشعب لا يستطيع مواجهة الحقائق ، فيجب اخفاؤها عنه ، والهأؤه بما يتفق مع أمانيه ولو بالمبالغة ، حتى لا تصدم الحقيقة للرأى العام فتسقطه . ولكن الحقيقة التى أثبتتها الوقائع ، هى أن الشعب يزداد صلابة كلما واجهه المسئولون بالحقائق . وأن روح الكفاح ترتفع ، والثقة بالنفس تزداد ، كلما كان لدى الرأى العام صورة حقيقية للموقف . ولهذا - كما قال محمد فائق - فإن خطة الاعلام الجديدة ، بنيت على أساس مواجهة الحقيقة ، لكى تصمد أمام الصدمات وتواجهها بصلابة . أما الحماسة المبنية على الكذب ، فهى حماسة مشة تسقط أمام أول تجربة . وعن الروح المعنوية التى تبثها الاذاعة فى الناس ، قال الوزير اننا أصبحنا شديدي الحرص على أن تنسجم تمام الانسجام مع واقعنا السياسى ، بحيث تدرج مع تطور موقفنا العسكرى والسياسى .

تغيير المسئولين

وفى محاولة من الحكومة لاستعادة ثقة الناس فى أجهزة دعائها ، قامت بأجراء عدة تغييرات فى أشخاص كبار المسئولين عنها . فبدلاً من أحمد سميد ، عينت محمد عروق مديراً لاذاعة « صوت العرب » . وقالت « آخر ساعة » - فى ٢٧ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ - أن اختيار محمد عروق ، يتفق تماماً مع خططنا المقبلة من أجل تحقيق تضامن عربى وثيق ، بين الدول والشعوب العربية كلها . وأن التغيير فى « صوت العرب » هدفه « البحث عن النغمة الصحيحة لمخاطبة الجماهير » .

وفى ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، صدر قرار جمهورى بتحويل

« مصلحة الاستعلامات » الى هيئة عامة ، تتبع وزير الارشاد القومي ، وتكون تحت اشرافه وتوجيهه . واختير الدكتور محمد حسن الزيات ، وكيل وزارة الخارجية ، رئيسا للهيئة الجديدة . وصرح « لآخر ساعة » - يوم اول نوفمبر ١٩٦٧ - أن سياسة الهيئة سوف تعتمد على الصدق والحقيقة في مواجهة الدعاية الاسرائيلية .

واتبعت وزارة الارشاد تقليدا جديدا ، باختيارها متحدثا رسميا ، يعقد اجتماعا اسبوعيا ، يجيب فيه عن الاسئلة والاستفسارات ، ويواجه الشائعات .

ولكن ، هل كان في استطاعة وزير الارشاد ، التحول من اساليب الكذب والتزييف ، الى سياسة الصدق والحق ، في ظل استمرار الحكم الشمولي المسيطر على كافة السلطات ، ووسائل المعرفة ؟ وهل كان من المعقول أن يكشف الحاكم عن الأخطاء الجسيمة ، التي استمر يرتكبها في حق شعبه ؟ .

الصحافة والرقابة

أما الصحافة ، فكانت الاوضاع الحاكمة فيها مثيرة لتضرر أكثر الصحفيين . فلما فرضت الحكومة الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف ، مع بدء حرب يونيو ١٩٦٧ ، واستمرت بعدها ، كانت عاملا مشددا للضغط ومثيرا للشكوى ، مما دفع مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة احمد بهاء الدين ، الى رفع مذكرة احتجاج على فرض الرقابة ، الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي ، المالك القسانوني للصحف ، تبليغ آراء الصحفيين في ثلاث نقاط هي :

١ - أن الصحافة قد عاشت سنوات طويلة ، منذ نقل ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكي ، حرة من الرقابة ، ولم يؤخذ

عليها أى انحراف أساسى ، فيما عدا اخطاء متناثرة .
وجود الرقابة وفى غير وجودها - ٢ - أن المسئولين عن
الصحفية مسئولون سياسيون قبل كل شئ . وقد اختاره
الاشتراكى بوصفه ممثل السلطة الشعبية ، وهو يملك
وتغييرهم ، وهم بالتالى اقدر على حمل مسئولية الخط
الوطنى والاشتراكى فى اى مرحلة - ٣ - أن وجود ر
مدرب ولا صلة له مسبقا بالعمل الصحفى - اذ ينتدب عاد
موظفى الحكومة - يمرقل العمل . وهو نوع من العلاقة
بين القيادة السياسية وبين الصحف . فى حين أنه خير
أن تقوم علاقة ايجابية عن طريق اتصال مستمر بين ا
وبين رؤساء تحرير الصحف . والمجلس يرجو أن يتبنى
الاشتراكى هذه القضية ، للنظر فى رفع الرقابة على الص
أقرب فرصة ممكنة » .

ويذكر أحمد بهاء الدين ، أن عبد المحسن أبو النور
بأعمال أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، عرض المذكرة على ا
الذى قال أنه موافق على ما فيها ، « ولكنها ظروف طارئة
أن تتغير بسرعة » .

الصحافة التابعة

وكان أسلوب قيام الصحف بعملها ، موضعاً للنقد
الصحفيين والقراء على حد سواء . وارتفعت موجة النقد واه
لتظهر على صفحات الصحف ذاتها ١٠٠

وعلى سبيل المثال ، فقد رسم احسان عبد القدوس ، ،
واقعية لدور الصحافة السلبى - على صفحات « أخبار ال
فى ٢٧ يناير ١٩٦٨ - بقوله : « أن معظم التنظيمات الذ
السياسية - ومن بينها الصحافة ، تقصر الجانب الأكبر من نش

على التبرير والتفسير لا على المطالبة والتوجيه ٠٠ أى أنها تعتقد أن كل المطلوب منها هو انتظار تصرفات السلطة التنفيذية ، ثم تبرير هذه التصرفات أمام الشعب وإقناعه بها ٠٠ وربما كان هذا المظهر هو نتيجة لتصور خاطئ بأن الأجهزة الشعبية هى جزء من السلطة التنفيذية ٠٠ وأن مهمتها الأساسية هى توجيه الشعب لا توجيه الحكومة ٠٠ فى حين أن التصور الطبيعى هو أن الأجهزة الشعبية لها كيان منفصل عن السلطة التنفيذية - وهى منفصلة فعلا بحكم القوانين - وأن دورها الأساسى هو توجيه الحكومة باسم الشعب ، قبل توجيه الشعب باسم الحكومة ٠٠ » .

أخطاء الصحفيين

وفى المؤتمر الثانى لاتحاد الصحفيين العرب ، الذى عقد بالمقاهرة ، فى شهر فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، اعترف أعضاء المؤتمر بأنهم « انساقوا طويلا وراء العواطف والانفعالات والأوهام والخيالات ، ولم يمعنوا التفكير أو يحسنوا التقدير فيما تناولوه وما صوروه وما قدموه لقرائهم » . وتحملوا فى شجاعة مسئوليتهم عن الجانب الذى يخصهم من أسباب النكسة . وقالوا بوضوح أن أساليب الاعلام العربى التى اتبعوها ، كانت مقصورة ومحددة وسطحية ، الى الحد الذى جعل العدو ينفذ الى الرأى العام ، فى أجزاء عديدة من العالم . وقد أخذ الصحفيون على عاتقهم أن يتبعوا فى المرحلة القادمة أسلوب الواقعية العلمية ، وأن يمارسوا وظيفتهم القيادية بأمانة وصدق ٠٠ » .

تحرير الصحافة

وأجمع رؤساء الوفود فى الجلسة الثانية للمؤتمر ، يوم ١١ فبراير ١٩٦٨ ، على ضرورة اعطاء الحرية الكاملة للمصاحفة

العربية ، حتى تعبر بصدق عن متطلبات المرحلة الراهنة ٠٠ كما
اجمعوا على ضرورة تغيير أسلوب الصحافة فى مخاطبة الشعب
العربى ، ليقوم على العلم والواقع واحترام الحقيقة ٠٠

وكان للصحافة المصرية نصيب كبير من هتافات المتظاهرين
من العمال والطلبة ، فى فبراير ١٩٦٨ ٠ تساءل المتظاهرون :
لماذا لا تقول الصحافة الحقيقة - كل الحقيقة - للشعب ؟ ٠٠ أين
هى الأمانة والصدق والاخلاص ؟ ٠٠ أين هى حرية الصحافة ؟ ٠٠
وكانت هذه الهتافات الأساس الذى استند اليه بعض الكتاب ،
ومنهم عبد العزيز فهمى - فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس ١٩٦٨ -
للمطالبة بنشر « الحقائق كلها دون بتر أو تزويق ٠٠ » ، وإعادة
تنظيم وتدعيم القوى الشعبية ، مع إعادة تدعيم القوات المسلحة ٠٠
 وإعادة تنظيم الأجهزة الاعلامية ، بما يكفل لها النهوض بمسئولياتها
فى خدمة الشعب وقضايا الوطن والقومية والاجتماعية ، وفى
نشر الحقائق - كل الحقائق - والتجاوب مع الراى العام ، فى كل
ما يدفع الوطن والشعب الى الامام ٠٠ » .

الاحتجاج على هيكل

وفى وسط موجة النقد العارمة لأوضاع الصحافة المصرية ،
تعرض محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، للهجوم ،
لانفراد « الأهرام » بنشر عدد من أهم الأخبار ، وحصولها على
استثناءات فى استخدام مواردها من العملات الصعبة ، واستيراد
المعدات وغيرها ٠

ووصل الأمر الى حد أن مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة
أحمد بهاء الدين ، يرفع مذكرة احتجاج ، يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ ،
الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى العربى ، تقول :

٥٠ - تلقى مجلس نقابة الصحفيين مذكرة من الأستاذ سعيد سنبل ، عضو المجلس ومدير تحرير جريدة أخبار اليوم ، وبرقية من الجماعة القيادية لمؤسسة دار التحرير ، تعرضان على المجلس موضوع (انفراد جريدة الأهرام دون سائر الصحف بنشر الأخبار ذات الطابع القومى) ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للرأى العام ، وبالنسبة للمؤسسات الصحفية الأخرى .

وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وفوضنى أعضاء مجلس النقابة فى أن أنقل الى سيادتكم الملاحظات التالية ، بعد أن تداولوا فيها :

١ - ان الأخبار ذات الطابع القومى الهام ، كخبر محاولة بعض القادة السابقين استعادة مراكزهم فى القوات المسلحة عن طريق القوة ، يفترض فيها أن تكون حقا للرأى العام كله ، وبالتالي لكل قراء الصحف ، فلا ينفرد بها قراء صحيفة دون أخرى .

٢ - ان تكرار تخصيص صحيفة واحدة بهذه الأنباء الخطيرة ، دون سائر الصحف ، ينعكس على أوضاع المؤسسات الصحفية من عدة نواح . فهو من جهة يسئ الى الحالة النفسية لمحررى سائر الصحف ، اذ يرون أنفسهم محرومين من المشاركة فى النشاط الصحفى على نفس المستوى . ويسئ ثانيا الى حالة سائر الصحف ، من حيث أنه يهبط بتوزيعها ، ويصرف القراء عنها . ومن حيث أنه يهبط بموارد اعلاناتها ، بناء على احساس المعلن بهبوط توزيع هذه الصحف وبعدم أهميتها . ومن حيث أنه لا يضع سائر محررى الصحف فى شتى المستويات على قدم المساواة ، اذ يجعل شتى مصادر الأخبار تتجه الى أن تخص جريدة دون غيرها .

٣ - أن هذا الأثر قد تعدى المحررين الى سائر العاملين في
شئى المؤسسات الصحفية الأخرى من عمال وموظفين ، ازاء تأثر
ميزانيات صحفهم المستمر ، وعجزها عن تحقيق الأرباح ، التـم
تسمح لها بالتوسع والمنافسة ومكافأة العاملين .

ومجلس النقابة يعرض على سيادتكم هذا الموضوع ، لابداء
الرأى فيه ورفعـه الى الجهات المسئولة .

وقى مواجهة احتجاج الصحفيين ، قرر جمال عبد الناصر أن
يعتبر على صبرى مشرفا على صحيفة « الجمهورية » ، وأنور
السادات مشرفا على « أخبار اليوم » و « دار الهلال » ، أملا فى
حل مشاكلها ، وإزالة أسباب الشكوى من « الأهرام » .
ولكن أكثر الأحوال بقيت كما هى عليه .

————— (٥) محاكمة القادة وفضح نظام الحكم

بإدارة الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ ، واستنادا إليها ، بالتخلص من مناوئيه ومنافسيه ، بإبعادهم عن سلطاتهم ، في معزل عن الرأي العام ، ولكن وكالات الأنباء العالمية ، اذاعت كثيرا من التقارير الاخبارية عن ممارساته ، وتناقلها الناس في مصر بأسف على انهيار الوطن ، وسخرية من وسائل الاتصال المصرية ، التي لم تستطع نشر كلمة واحدة عما يجري !

اعطال المشير والصاره

وهنا ، بدأت الصحف المصرية ، تنقلها « الأهرام » ، في الحديث عن الصراع بين أطراف السلطة ، كما يراها الرئيس ، ويصورها محمد حسنين هيكل ، مستشاره الأول في الدعاية ، وقد استخدمت أكثر نقاط الصورة ، لتبرير انتقام الرئيس من مناوئيه ، وتأييل الرأي العام عليهم ، بتثبيت مسئوليتهم عن الهزيمة ، وتقديمهم للعقاب كباش فداء عن الرئيس .

فى ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، قالت عناوين « الأهرام » على صفحتها الأولى : « أول تفاصيل تنشر عن بعض التطورات الهامة التى جرت أخيرا • الظروف التى تقرر فيها تحديد إقامة المشير عبد الحكيم عامر ، والتحفظ على السيد شمس بدران ، وعدد من العسكريين والمدنيين المحيطين بالمشير • التحقيقات تجرى الآن مع قرابة الخمسين ممن وضعوا تحت التحفظ ، وستتمال نتائج التحقيق الى محكمة عسكرية » •

ورغم توظيف تفاصيل هذه الأخبار ، لخدمة موقف الرئيس ، فإن بعضها جاء بعكس النتيجة المرجوة منها • فقد عددت « الأهرام » عيوب المشير وأخطاءه ، غير أنها قالت أنه « رعاية للمشير •• فإن الرئيس عرض عليه أن يبقى فى السلطة كتنائب أول لرئيس الجمهورية ، ولكن المشير •• لم يقبل هذا العرض » • فكشفت « الأهرام » عن تفضيل الرئيس صداقته للمشير ، وبالثالى آمنه الشخصى ، على مصلحة الوطن ، بموافقة على بقاء المشير فى السلطة رغم كثرة أخطائه واستمرارها ، طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة ! •

انحراف المخابرات

وفى اليوم التالى ، ٥ سبتمبر ١٩٦٧ ، كتبت « الأهرام » أنه جرت تحقيقات فى إدارة المخابرات العامة ، أظهرت أنها خرجت فى عديد من الظروف عن حدود مهمتها الأصلية ، ولهذا أحيل صلاح نصر - مديرها السابق - الى المعاش • وبعد شهر وضع تحت التحفظ • ثم بدأ التحقيق فى قضية انحراف المخابرات ، يوم ٥ فبراير ١٩٦٨ •

وتساءل القراء : لماذا سكوت الرئيس عن تصرفات جهان المخابرات ، التى أضرت الشعب وحطمت كل القيم ، وتداولتها

الألسنة فى رعب وفزع فترة طويلة ٠٠ ولماذا لم يتخذ الرئيس أى إجراء تجاهها ، الا بعد مناوئة مدير الجهاز له ؟ ٠٠

صوت المشير

وقد توفى المشير عامر ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، غير أن الصحف لم تنشر النبأ الا صباح السبت ١٦ سبتمبر . وقالت انه « انتحر » بتناول « كمية كبيرة من مادة مفسدة سامة ٠٠ » .

وفى « كلمة للأهرام » - فى اليوم نفسه - نعت الصحيفة الى « الأمة العربية ابنا من أبنائها ، حاول أن يؤدى دوره فى خدمتها بقدر ما اتيح له من الضوء ٠٠ » ، وكان « رفيق كلساح لجمال عبد الناصر وصديقا وأخا ٠٠ » .

وقالت الصحيفة ان المشير كان « بشرا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وما تشير اليه من إيماءات ٠٠ » ، وأن « صميم المأساة التى عاش فيها ٠٠ فى الظروف الأخيرة من حياته ٠٠ أنه كان خيرا الف مرة من معظم الذين أحاطوا أنفسهم به ، وكان بعضهم ممن فرضتهم المقادير عليه ٠٠ » .

واكدت الصحيفة أن « فكرة الانتحار كانت تعاود عبد الحكيم عامر فى الفترة الأخيرة وتطارده ٠ ولقد حاولها يوم ٨ يونية ٠٠ وفى مساء ٢٥ أغسطس ، حين صوِّر ٠٠ باكتشاف وقائع العملية التى كانت تجرى لاعادته فرضاً الى قيادة القوات المسلحة ٠٠ » .

وفى اليوم التالى ، ١٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، أبرزت « الأهرام » خبرا يقول ان التحليل الذى قام به خبراء الطب الشرعى ، كشف ان سم « الأكويتين » هو المادة التى « انتحر » بها المشير .

وخلال النصف الأول من أكتوبر ١٩٦٧ ، تابعت صحف الحكومة التحقيق فى الحادث ، الذى انتهى الى أن المشير « انتحر » بسم « الاكوثيتين » الذى حصل عليه من صلاح نصر ، مديسر المخابرات العامة .

غير أن وثائق وفاة المشير ، والملابس والظروف السياسية والشخصية التى أحاطت بالحادث ، رجحت أن المشير مات مقتولا .

وبانتهاء وجود المشير ، تخلص نظام الحكم من ثنائية السلطة ، وخطر النزاع المسلح على قمته . ومن تحاشى البديل وهو محاكمة المشير ، التى قد تؤدى الى فضح مساوئ الحكم وأكثر مما حدث ، وكشف أسرار هامة عن عبد الناصر ، قد تفقده ما تبقى من ثقة الشعب فيه ، أو تحرمه من سلطاته ومستقبله ! .

المحاكمات

وقد مهدت « الأهرام » - فى أيام ٢٥ سبتمبر و ١٥ و ٢٨ أكتوبر ١٩٦٧ - لمحاكمة « المسئولين عن التقصير الذى كان من أهم أسباب الذكسة العسكرية » ، والذين دبروا محاولة الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ليلة ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ ، والمنحرفين فى جهاز المخابرات العامة ، بقولها انها ضرورية للسلامة الوطنية ، ولبادئ ومثل ثورة ٢٣ يولية .

محكمة الطيران

وبدأت محاكمة المسئولين عن كارثة الطيران فى هزيمة يونية ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، أمام محكمة عسكرية ، يرأسها الفريق صلاح الحيدى ، وتتشكل من أربعة أعضاء . والمتهمون هم : الفريق أول متقاعد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية ، والفريق متقاعد جمال عفيفى ، رئيس أركان الحرب فيها ، واللواء

مقتاعد عبد الحميد الدغيدى ، قائد الطيران فى الجبهة الشرقية ،
واللواء اسماعيل لبيب ، رئيس شعبة الدفاع الجوى •

وفى الجلسة الأولى ، طالب ممثل الادعاء بسرية الجلسات
« مراعاة لمقتضيات الأمن » ، ووافق ممثل الدفاع • وأجلت
المحاكمة الى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٧ •

وكانت الناس - كما تقول « آخر ساعة » فى أول نوفمبر
١٩٦٧ - تسأل : هل تسمح الظروف بمحاكمة المسئولين عن
النكسة ؟ • وهل هناك علاقة بين الاستعداد للحرب وبين
محاكمتهم ؟ • وتجبب الصحيفة بأنه كان لا بد من محاكمتهم ،
وهى لا تمطلنا عن الحركة العسكرية ، ولابد أن يعرف الشعب من
المسئول عن النكسة ، ويجب أن يجازى المسمى أيا كان •

محكمة الثورة

ثم صدر قرار جمهورى بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ،
بإنشاء « محكمة الثورة » ، يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ • ونص على
أنها تختص بالفصل فيما يحيله اليها رئيس الجمهورية ، من
الدعاوى المتعلقة بارتكاب بعض الجرائم الواردة فى قانونى
العقوبات والأحكام العسكرية ، والجرائم التى تمس سلامة الدولة ،
والأفعال المضادة لبادئ الثورة •

وطبقا للقانون ، تشكل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية •
ولا تنقيد فى اجراءات التحقيق والمحاكمة الا بقرار تشكيلها •
ولا يجوز رد هيئة المحكمة أو أحد أعضائها • وأحكامها نهائية ،
لا يجوز الطعن فيها • وتعرض الأحكام على رئيس الجمهورية
للتصديق عليها ، وله أن يخففها أو يلغىها أو يحيلها الى المحاكمة
من جديد •

حجم الهزيمة

وبينما كانت المحكمة العسكرية و « محكمة الثورة » ، تعدان لبدء عملهما ، والرأى العام تحيطه الشكوك ويمسأله الشغف بالمعرفة ، تحدث الرئيس أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، فأوضح حجم الهزيمة قائلاً : « اننا وصلنا الى حالة انهيار كاملة » ، وان العدو عبر القناة الى الغرب فى بعض المناطق ، يوم ٨ يونية . واننا خسرنا ما يقرب من ثمانين فى المائة من معدتنا العسكرية ، وعشرة آلاف جندى وخمسمائة ضابط . وأشار الرئيس الى الارتباك الذى أصيب به جهاز قيادة المعركة فور بدئها ، وكارثة الطيران « التى لم يكن هناك مبرر لها » . وقال ان التغيير فى القوات المسلحة ، « أبعد العناصر التى كانت تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق الجيش » . والعناصر التى أظهرت تجربة الاستعداد للقتال وتجربة القتال الفعلى ، عدم قدرتها على المسئولية » . »

وأعلن الرئيس « سقوط دولة المخابرات » ، واحباط « محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش » . وقال انه « لايد أن يكون هناك مسئول يتحمل مسئولية الآمال والوعود والتطلعات الكبيرة التى كانت بنتقال » . « وكان تحديد المسئول وعقابه هو عمل المحاكم التى شكلها الرئيس » .

أخطاء الحكم

وتحت شعار أن « الحقيقة ملك للشعب » ، وأملأ فى قضح المتهمين ، وامتصاص سخط الناس بادانة « المسئولين » عن الهزيمة ، تقرر أن تكون جلسات « محكمة الثورة » علنية . وقد بدأت يوم ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، لمحاكمة شمس بدران وزير الحربية و ٥٤ متهما آخرين ، منهم ٢٧ ضابطاً .

ولكن علنية الجلسات ، لم تفضح أخطاء المتهمين المقدمين للمحاكمة وحدهم ، بل كشفت أخطاء الحكم كله ، وزيف شعاراته .
وفضحت ما كان خافيا من تصرفات كبار المسؤولين خارج قفص الاتهام !

تبييد المال العام

ومن الفضائح التي كشفتها المحاكمة العلنية ، بجانب فوضى الحكم وسوء الإدارة وفسادهما ، فضيحة استيلاء كبار المسؤولين على كميات كبيرة من أموال الدولة ، وتبييدها في الصرف على أغراضهم الشخصية دون حسيب أو رقيب في الوقت الذي كان فيه الشعب الفقير صاحب هذه الأموال ، يعاني من الضائقة الاقتصادية التي تحاصره من كل جانب .

فقد تحدثت « أخبار اليوم » في ٣ فبراير ١٩٦٨ ، عن « سر الأموال التي ظهرت في المؤامرة » ، اعتمادا على تقرير حصلت عليه ، يقول أن شمس بدران وزير الحربية ، عند القبض عليه في منزل المشير ، سلم عباس رضوان ، الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي ، مظروفا ادعى أنه خاص بالمشير ، تبين أن بداخله ٨٩٠ جنيها استرلينيا و ٦ آلاف دولار . وفي يوم القبض على الضباط المقيمين في بيت المشير ، سلم شمس بدران ، عباس رضوان ٣٠٣ جنيها استرلينية و ٤٠٠ دولار . وسلمه جلال هريدي مبالغ أخرى ، منها ٩٠٠ جنيه . وهذا بالإضافة إلى مبلغ الستين ألف جنيه التي طلب صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، من عباس رضوان إخفائه مع شحنة من الأسلحة في الهراتية ، لدى عمه الشيخ عباس الليثي رضوان . وقرر عباس رضوان أن هذا المبلغ كان يخص المشير . وقد ضبط ناقصا عشرة آلاف و ٤٠٠ جنيه .

ونشرت « الأخبار » ، يوم ٦ فبراير ١٩٦٨ ، وقائع الجلسة الخامسة ، التي كتبها أحمد لطفى حسونة ، تحت عناوين ، منها : « القصة الكاملة لاختفاء الـ ٦٠ ألف جنيه » و « أين اختفت الـ ١٠ آلاف جنيه » ، وهى عناوين مستمدة من اعترافات المتهمين أمام المحكمة .

الفصل الحزین

وكان موسى صبرى ، أحد رؤساء تحرير « الأخبار » ، يتابع بنفسه جلسات « محكمة الثورة » ، ويكتب الى جانب وقائعها سلسلة تعليقات بعنوان : « أيام لها تاريخ لن يهملها التاريخ » . ولما رسمت اقوال المتهمين صورة صارخة لاستغلال النفوذ وتبديد أموال الشعب ، كتب موسى صبرى ، فى « الأخبار » يوم ٧ فبراير ١٩٦٨ ، تحت عنوان « الفصل الحزین » يقول :

« كلمات ليست من عندى .. بل هى من لسان عباس رضوان نفسه .. تكتب فصلاً حزينا من أيام تاريخنا ، تاريخنا الذى كنا نجهل الكثير من أسرارہ ، حتى جاءت هذه القضية لتعلننا نحن الجماهير بأعلى الصوت .. أفيقوا وتنبهوا واسمعوا .. كيف كان نفر من قادتكم يحكمون مصيركم .. »

اكياس الذهب

ماذا قال عباس رضوان ؟ .. صلاح نصر سلمنى حقيبتين بهما ٦٠ ألف جنيه لأحفظهما فى مكان أمين . ثم علمت أن هذا المبلغ يخص المشير ..

ومتى حدث هذا ؟ .. يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ . يوم النكسة . اسود الأيام . ساعات استشهد آلاف الأبطال من رجالنا . يوم

النفوس المحطمة فى كل بيت وكوخ وشارع وزقاق • يوم وصول
الأعداء الى ضفة القنال •

هل كنت أستطيع أن اغالب الدمع ، وأنا أفكر فى قائد
الجيش الذى تنبه وسط الحطام والانتقاض أن يطلب من صلاح نصر
تدبير مبلغ ٥٠ فيعد له على الفور ستون ألفا من الجنيهات ••
ويعد لها مخبأ أمين ••

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ •• المشير عامر قال
لى •• فيه حاجة عاوز أشيلها عندك •• ويتسلمها عباس رضوان،
ويحتفظ بها فى منزله •• وما هى ؟ •• حقبة بها خمسة أكياس
• وكل كيس به ألف من الجنيهات الذهبية ، ٥ آلاف جنيه من
الذهب ، أى خمسون ألف جنيه من العملة المصرية

واين كانت ؟ •• كانت فى مكتب المشير ، ثم انتقلت منه الى
منزله • ومتى ؟ •• وقت أن كان المشير غاضبا من أجل الديمقراطية !
•• ديمقراطية أكياس الذهب • وقت أن كان المشير يتصل بعدد من
الضباط ، ويعقد الاجتماعات السرية •• من أجل ماذا ؟ •• ليعود
الى قيادة الجيش ويستولى على الحكم •• ويهدى أحكام البراءة
لكل المسؤولين عن الكارثة •

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ •

فى يوم القبض على الضباط المقيمين فى منزل المشير ••
« جلال هريدى سلم لى مبلغ ٩٠٠ جنيه ، وقال لى دول بتوع
المشير و ٦٠٠ جنيه بتوعه هوه •• وشمس بدران سلم لى مطروف
فيه عملة أجنبية •• وصندوق صغير به عملة أجنبية أيضا • »

ويقول رئيس المحكمة ان شمس بدران قرر ان العمليات
الأجنبية كانت الفى جنيه استرلينى و ٨ آلاف دولار ••

• نعم ، آلاف العملات الأجنبية يحتفظ بها أشخاص كانوا فى موضع المسئولية • ومصانع الكادحين العارفين تحتاج الى قطع الغيار • ونداءات الكتاب تطالب بربط الأحزمة على البطون ، لأن البلاد فى حاجة الى كل ملجم من العملة الصعبة لزيادة الانتاج ••

من منا يستطيع أن يقوى على عينه فلا تذرِف الدمع الحزين على هذا البلاء ••

هذا ما ظهر •• وما خفى لابد أنه أعظم ! •• •

ما خفى اعظم

وفى مقاله التالى ، المنشور فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ، اعتمد موسى صبرى على اعترافات المتهمين وأقوال الشهود ، ليؤكد أن « ما خفى لابد أن يكون أعظم •• لأن الثابت بكل أقوال الشهود فى القضية أن وثائق سرية قد أحرقت فى « بانير » حمام منزل المشير •• » وأكد الكاتب حديثه السابق عن تبديد الأموال العامة ، تعليقا على ما اتضح فى الجلسة السادسة من المحاكمة ، من أن المبلغ الذى أخفى فى الحقيبتين وجد ناقصا عشرة آلاف وأربعمائة جنيه • !

واستمر التحقيق بعد ذلك مع المتهمين والشهود حول الفساد وتبديد الأموال ، وعينت الصحف بمقابضته • وهذه هى عناوين « الأخبار » - فى ١٢ فبراير ١٩٦٨ - تقول : « قصة أكياس الذهب •• تثار اليوم • محكمة الثورة تستجوب اليوم قائد المظاهرة العسكرية وحامل أكياس الذهب الى عباس رضوان •• استجواب موظفى مكتب المشير • وفى تعليقه فى نفس اليوم على هذه الوقائع ، أوضح موسى صبرى ، أعمال التهريب والرشوة

واستغلال النفوذ في مكتب المشير ، التي استمرت فترة طويلة ،
ووصفها بأنها روايات لا يتصورها خيال كاتب أو قصاص .

وتضمنت العناوين الكبرى « للأخبار » ، في اليوم التالي ،
هذين العنوانين : « سكرتير المشير يروي قصة الذهب : أمرني
المشير بنقل أكياس الذهب الى منزل الجيزة » ، « حقائق خطيرة عن
التصرفات المالية للعاملين في مكتب المشير » .

الرئيس يقضب

استشاط جمال عيد الناصر غضبا ، من الفضيحة الكبرى
لنظام حكمه ، التي تفجرت في « محكمة الثورة » ، ونقلت الصحف
وقائعها ، خاصة ما نشرته « الأخبار » و « أخبار اليوم » ، وعلق
عليه موسى صبرى ، عن الفساد والرشوة وتبديد المال العام .

وكانت أكثر العبارات اثارة لشك الرئيس وغضبه ، قول
موسى صبرى : « هذا ما ظهر » وما خفى لابد انه أعظم .. ،
لأن الرئيس ظن ان موسى صبرى ، يشير الى ما قاله صلاح نصر ،
مدير المخابرات العامة ، في اثناء التحقيق معه ، وتسرب من
محاضر التحقيق التي حصل عليها المحامون ، الى بعض
الصحفيين .

اسرار الرئيس والمشير

فقد برر صلاح نصر ، اعطائه اموالا لعباس رضىوان ،
لتسليمها للمشير بقوله :

« طلب منى المشير « امانة » السلاح التي كانت عندي .
وكان له « امانة » مبالغ في شنة او اثنتين . وهذه المبالغ كانت
محفوظة عندي . سلمنى جزءا منها محمد سيد عبد الرحمن ،

بأوامر من الرئيس والمشير . وقد أمرت بتسليم هذه الأمانة له عن طريق عباس رضوان ، وكانت هناك حسابات كثيرة للجيش وللرئاسة وللرئيس عبد الناصر شخصيا . وقد سلمتها لكل فيما يخصه . واعتقد أنه تبقى في حساب الخزانة ١٢ ألف جنيه ، كأمانة للجيش من ضمن مصروفات الجيش . وقد طلبت من مدير مكتبى تسليمها لمحمد أحمد . والأشياء كلها سلمتها بإيصالات محفوظة عندي .

وهناك أشياء مسروقة من سفارة الكويت ، وذكرت لمحمد أحمد أن هذه الأشياء موجودة عند حسن عليش .

كما كانت هناك شركات تتبع المخابرات العامة ، وكان يشترك برأس المال ، الرئيس والمشير ، في استثمار هذه الأموال في شركة النقل التابعة لجهاز المخابرات ، ومبلغ الـ ٦٠ ألف جنيه من ضمن هذه الأموال ٥٠ ولا أدري من أين رأس المال لهذه الشركة ، سوى أنني أخذته من كليهما ، ويمكن سؤال سامى شرف في هذا .

أما الأرباح الحقيقية فيعرفها الرئيس ، ويعرف من تسلمها . وإذا رغب الرئيس في أن أتحدث في هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجو أن يأذن لى .

أما شركة (أمكو) للاستثمارات الاقتصادية ، فحساباتها موجودة ، وسلمت صافى أرباحها للسيد محمد أحمد ، أمام السيد وجيه ، في منزلى بموجب إيصال . أما باقى حسابات الرئاسة ، فقد سلمته أيضا ، والرئيس يعلم تفاصيله ، كما يعلم محمد أحمد ومحمود فهم (سكرتير الرئيس) عن كل المشتريات التى كانت تشتري بالمبالغ . وكان هناك بعض النقود الأجنبية والحلى ، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه أرباح شركة العربيات . وكان مفروض أن يتسلمها الرئيس ، وأحضرها حسن عليش أثناء مرضى ،

ولكنني قلت له احتفظ بها حتى أخف ، وهذه الأشياء في عهدة حسن
عليش • وبالنسبة لحساسية حسابات الرئاسة وحسابات المشير ،
فانني كنت احتفظ بها بيني وبينهما » •

ويؤكد صلاح نصر انه يكتم الكثير من أسرار الصراع
والهزيمة ، ويقول في التحقيق مهديدا : « انني امين على أسرار
الدولة وعلى مصلحة البلد ، وأرجو ألا أثار ، فأخرج عن حدودي
وطاقتي كبشر ، فأدلي بأى أقوال ، فيحدث ما لا تحمد عقياه .. » •

الرئيس يهاجم ويدافع

كان رفع الستار عن أسرار الرئيس وكبار معاونيه ، هو
سبب غضبه وثورته •

وفي حديثه يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، الى رؤساء وأعضاء
وفود مؤتمر الصحفيين العرب ، شن الرئيس هجوما عنيفا على
أسلوب الصحف في نشر وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، وحاول
تبرير سكوته طويلا عن فساد المسئولين ، فقال : يجب أن نفرق
بين مبادئنا ، وبين الممارسة والأخطاء ، فلا عمل بلا أخطاء ،
ولا بشر دون انحرافات • ونحن ننقذ « الثورة » من كل الشوائب ،
والدليل على ذلك « محكمة الثورة » ، التي جعلناها علنية ، لأننا
اعتبرناها عملية سياسية • يجب أن يعلم الشعب أن هناك انحرافات
علينا أن نقومها • ولكن الصحافة حاولت أن تستغل « محكمة
الثورة » لزيادة التوزيع • و « أنا يوم ما صبحت الصبح ،
ولقيت عنوان إحدى الصحف عن الذهب والفلوس استغريت جدا • •
لأن معنى هذا ان احنا بنحول العملية من قضية سياسية أثرت في
مصير البلد ، ولها دروس نستفيد منها • • الى قضية اثاره ،
ومحاولة اظهار أن فلان جاول ياخذ ذهب ، وفلان حاول ياخذ
فلوس • • لا اظن أبدا أن المشير عامر حاول ياخذ فلوس لنفسه ،

أو حاول يأخذ ذهب لنفسه ، ولكن احنا نعرف ان كل شيء مباح
فى حالة التأمر .. الحقيقة لما شفت العناوين بتحاول ان تصور
العملية بانها عملية قلوب لأشخاص .. لم ترتج نفسى ..
العملية عملية سياسية .. العملية أيضا عملية اجتماعية ..
طبعا فيه ناس كانت يتصور ان انا أستطيع ان اعمل أى شيء
أريده .. ما فيش واحد فى الدنيا مهما بلغ من القوة ومهما بلغ
من الشعبية ، يقول للشئ كن فيكون .. » .

معاقبة موسى واحسان

كانت كلمات الرئيس هذه ، من اضعف ما قاله ، طوال فترة
حكمه ، ومن أكثر اقواله بعدا عن المنطق . ولكنها كانت مصحوبة
بأوامره السرية الى الاتحاد الاشتراكى ، بمعاقبة موسى صبرى
واحسان عبد القدوس ، والى الرقابة بالتشدد فى مراقبة وقائع
جلسات « محكمة الثورة » ، فلم تظهر على صفحات الصحف بعد
ذلك ، الا فى أضيق الحدود .

ومع استهلال شهر أبريل ١٩٦٨ ، توقفت « الأخبار »
و « أخبار اليوم » عن نشرها .

وابتداء من يوم ١١ أبريل ١٩٦٨ ، حذف اسم موسى صبرى،
من رئاسة تحرير « الأخبار » . كما حذف اسم احسان عبد القدوس،
من رئاسة تحرير « أخبار اليوم » ، ابتداء من ١٢ أبريل ١٩٦٨ ،
بعد منع نشر مقاله الأسبوعى « الموقف السياسى » ، منذ يوم ٦
أبريل .

وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، قد امرت قور
انتهاء حديث الرئيس الى مؤتمر الصحفيين العرب ، يوم ١٥
فبراير ١٩٦٨ ، بإبلاغ وحدات الاتحاد بإشارة تقول :

١ - موسى صبرى أفسد قضية المؤامرة ، وحولها الى قضية فساد للنظام ، ولذلك تقرر إبعاده عن الصحافة .

٢ - تقرر تعيين محمود أمين العالم رئيسا للتحريير .

وبعد أسبوع ، صدر قرار بتعيين محمود العالم ، رئيسا لمجلس إدارة « مؤسسة أخبار اليوم » . أما قرار إبعاد موسى صبرى ، فقد أرجئ صدوره ، الى أن تهتأ موجة الحديث عن حرية الصحافة .

وخلال الأسبوع الثانى من إبريل ١٩٦٨ ، وفى ظل مبادئ « برنامج ٣٠ مارس » ، صدر قرار بنقل احسان عبد القدوس الى « روز اليوسف » ، دون رغبته . كما صدر قرار بنقل موسى صبرى الى « الجمهورية » ، دون أى منصب أو اختصاص . وظل محروما من الكتابة بتوقيعه نحو سنة كاملة . فمارس الكتابة عن المرأة والأزياء ومواد التجميل .

المظاهرات تدين الزعيم

أصدرت المحكمة العسكرية العليا ، يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، أحكامها فى قضية « المسئولين » عن تدمير القوات الجوية ، صباح ٥ يولية ١٩٦٧ . حكمت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول متقاعد محمد صدقى محمود ، والسجن ١٠ سنوات على اللواء متقاعد اسماعيل محمد لبيب . وقررت المحكمة براءة الفريق متقاعد جمال الدين محمد عفيفى ، واللواء متقاعد عبد الحميد الدشيدى .

وأصدرت المحكمة العسكرية الميدانية العليا - فى نفس اليوم - أحكامها فى ٨ قضايا ميدانية ، هى السجن ١٥ سنة والطرده من الخدمة للواء متقاعد صدقى عوض الغول ، قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى أثناء الحرب ، والأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة ضباط هم : العقيد كمال حبيب أيوب ، والعقيد محمد عادل الخولى ، والملازم أول احتياطى محمد زين العابدين قاسم . والحبس سنة مع الشغل للملازم سعد سامى فاخورى . والطرده من الخدمة للملازم عبد الوهاب حسين ، والنقيب بخرى عادل فتح الله حتاته . وبراءة النقيب سمير أحمد عاطف .

مظاهرات العمال

ومع وصول الصحف الى ايدي العمال فى حلوان ، حاملة انباء الأحكام ، فى صباح اليوم التالى لاعلتها ، تجمع العمال فى ثلاثة مصانع بحلوان ، وعبروا عن احتجاجهم على ضعف الأحكام فى مواجهة جسامة الهزيمة . وحاول بعض قادة الاتحاد الاشتراكى بالتنسيق مع وزارة الداخلية ، تهدئة العمال والسيطرة عليهم ، ولكنهم خرجوا من المصانع ، وساروا فى مظاهرات داخل مدينة حلوان ، اندمجت فيها عناصر من الاتحاد الاشتراكى ، ولكن الشرطة تصدت للمظاهرات ، فأصيب تسعة عشر من المتظاهرين . وعاد العمال الى أعمالهم بعد نحو ساعتين . وتولت نيابة أمن الدولة التحقيق . وقال الدكتور محمد حسن الزيات المتحدث الرسمى فى مؤتمره الصحفى ، أن من حق العمال « أن يستفسروا وأن يظهروا شعورهم ، وهذا ما حدث » .

واستشعرت لجان وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى الخطر ، وعملت لتحاشي انتشار المظاهرات ، كما فعل الليثى عبد الناصر ، شقيق الرئيس وأمين الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ، الذى طلب من قادة منظمة الشباب « القيام بعمليات توعية ضخمة » بالمدينة . وبسرعة أمر وزير الداخلية بنقل مأمور حلوان ، وأعلن انتهاء التحقيق فى حوادث المظاهرات ، ومصادرة المصابين المستشفيات ، فى يوم ٢٢ فبراير .

مظاهرات الطلبة

ورغم اساليب التهدة والاحتواء ، التى انتهجتها أجهزة الدولة ، فقد امتدت مشاعر الاحتجاج والتظاهر الى الجامعات والمعاهد العليا ، فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ودسوق

وغيرها ، حيث عقدت الاجتماعات ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، وقدمت فيها المطالب والاحتجاجات .

واندلعت المظاهرات تهتف بالادانة للحكام الذين تسببوا في انهيار البلاد ، وتطالب بالديمقراطية والاصلاح والانتقال . وكان أكثر الهتافات دلالة وتكرارا يقول : « لا صسقى ولا القسول ، عبد الناصر المسئول » .

وتمكنت مظاهرة طلاب جامعة القاهرة ، في نفس اليوم ، من الوصول الى « مجلس الأمة » ، رغم نطاقات الأمن ، فاستقبلهم محمد انور السادات رئيس المجلس ، داخل فناءه . ورحب بعقد اجتماع مع مندوبين عنهم ، طالبوا فيه بالحريات واعادة النظر في الاحكام . فتجاوب مع مطالبهم .

ثم توجه الطلبة الى بعض دور الصحف ، وهتفوا ضد بعض كبار الصحفيين الذين زيفوا الواقع وخدعوا الناس ، وطالبوا بتحرير الصحافة من سيطرة الحكومة ، وبالأمانة في التعبير عن المطالب الشعبية .

واذاعت وزارة الداخلية بيانا ، صباح ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، اعلنت فيه أنه « لن يسمح من اليوم بقيام أى مظاهرات مهما كان سببها » . وقالت أن قوات الأمن اضطرت للتدخل مساء اليوم السابق « لفض بقايا التجمعات ، التي اندست فيها بعض العناصر من غير الطلاب » . ، وأن قرار منع المظاهرات سيطبق بحسم ، وأى محاولة للخروج عليه « ستعتبر » أساءة الى النضال القومي » .

ورغم قرار منع المظاهرات بحسم ، فقد استمرت مظاهرات جامعتى القاهرة وعين شمس ، يوم ٢٥ فبراير ، واشتبكت مع رجال الشرطة فأصيب منهم ٤ ضباط و ٥٣ جتنيا . أما الطلبة فأصيب منهم ٢١ طالبا .

اعادة المحاكمة

ووسط ثورة الطلبة ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر ، يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، تقرر فيه اعادة المحاكمة فى قضية الطيران .

وقال الفريق أول محمد فوزى ، وزير الحربية ، انه بعد دراسة القضية لم يصدق على الحكم ، وأمر بإلغاء المحاكمة ، وإحالة القضية الى محكمة عسكرية عليا أخرى ، تشكلت فعلا يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة الفريق محمود الرمالى ، مدير سلاح المدفعية .

وعنيت صحف الحكومة ببيان ان اعادة المحاكمة اجراء قانونى سليم .

وقد ردت وزارة التعليم العالى ، ومدير جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس واسيوط والأزهر ، وقف الدراسة بجميع الكليات والمعاهد العليا ، ابتداء من ٢٦ فبراير ، بعد أن تبين أن بعض العناصر ، قد استغلت حماسة الطلبة فى مشاعرهم الوطنية ، وحاولت أن تخرج المظاهرات عن أهدافها ، كما أرادها الطلبة . وخاصة بعد قرار وقف المظاهرات .

ولم تنتبه أجهزة المعلومات والأمن ، رغم كثرتها وانتشارها ، الى أن استمرار جلسات « محكمة الثورة » ، بعد صدور أحكام الطيران وبدء المظاهرات ، قدم الوقود الكافى لاشعال نيران المظاهرات عدة أيام ، بما تردد على لسان شمس بدران وأعضاء مكتب المشير ، من معلومات تفضح فوضى وفساد الحكم والحكام ، وتؤكد استهانتهم بمصلحة الشعب واستغلالهم لأمواله .

وكما يقول محمود أمين العالم فى « أخبار اليوم » - ٢ مارس ١٩٦٨ - « أن حالة من التفكير والتشكك والسلبية .. تمتد

وتستثرى في المجتمع ٠٠ وقضية التآمر وما يكتب عنها ، تضاعف من احساس الشعب بالفساد والانحراف ، الذي كان سائدا في بعض اجهزة الدولة ، وتكاد تفرق المجتمع كله في بحار من القساويل ٠٠ »

اهتزاز الحكام

كانت اضرابات ومظاهرات الطلبة والعمال في فبراير ١٩٦٨ ، هي اول اضرابات ومظاهرات واعية ومعادية للدكتاتورية ، منذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ .

وقد كشفت هتافاتهما وشعاراتها عن وعى المتظاهرين بطبيعة الحكم وأخطائه وحقيقة رجاله وعيوبهم ، وحجم الهزيمة والمتسببين فيها . وعبرت في جوهرها عن سحب الثقة من الحاكم الفرد وأعوانه وأجهزته الرسمية و « الشعبية » . فاهتزوا جميعا ، وأخذ كل منهم يستجدي ثقة الشعب ، سعيا للبقاء في السلطة .

ولهذا زعم أعوان الرئيس أنه وجه بعدم التعرض للمظاهرات . وعن أنور السادات ، رئيس « مجلس الأمة » ، بمناقشة كسل ما حدث مع أطرافه المستولة والمعنية .

موقف الداخلية

وعرض شعراوي جمعة وزير الداخلية موقف وزارته ، في اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس يوم ٢٧ فبراير ، وألقى بيانا أمام المجلس في اليوم التالي . وأوضح الوزير أنه في مساء يوم ٢٠ فبراير ، علم باحتمال قيام المظاهرات . وخوفا من استقلالها ، اتفقت الوزارة مع الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ، على منع التظاهر ، والسماح بعقد مؤتمرات داخل أماكن العمل . ولكن المظاهرات خرجت من المصانع الى مدينة حلوان يوم ٢١ فبراير .

ولم يتصل قادة المظاهرات بالوزير ، لاعطائهم أوامر تتفق مع الموقف . ولم ينجح مأمور قسم حلوان فى تفريق المتظاهرين ، فاضطر الى اطلاق « الرش » عليهم ، وأصيبوا أصابات طفيفة .

وعن مظاهرات الطلبة ، قال الوزير ان المصابين من رجال الشرطة اضعاف المصابين من المتظاهرين ، لأن رجال الشرطة نفذوا التعليمات بعدم استخدام الشدة الا فى حالات الضرورة القصوى . وأعلن الوزير احالة الطلبة « المحجوزين » الى التحقيق امام النيابة . وزعمت صحف الحكومة يوم ٢٨ فبراير ، أنه « تم الافراج عن الطلبة المعتقلين » .

النواب والصحافة

ونجحت هتافات وشعارات الطلبة ، فى رفع الأصوات بالمطالب الشعبية ، داخل وخارج مجلس الأمة ، وعلى صفحات الصحف .

قالت عناوين « الأخبار » ، يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ : « أعضاء مجلس الأمة يطلبون : سرعة اعادة البناء السياسى . معركتنا مع العدو هى النقطة الأولى . الصحافة يجب أن تنقل صورة واضحة للشعب » . شبابنا فى فراغ سياسى » . والمسئولون عن رعايتهم لم يؤدوا واجبهم » . شعب ٩ يونيو متمجّل ويريد سرعة تصحيح أى خطأ » . يجب الامراع فى اصدار الدستور الجديد واقامة البناء السياسى » . النقاء الثورى على كل المستويات ، ضرورة للبناء السياسى » .

وتابعت « أخبار اليوم » ، فى ٢ مارس ١٩٦٨ ، ما جرى فى جلسة الاستماع فى « مجلس الأمة » يوم ٢٨ فبراير . وذكرت قول واحد من الطلبة : « ان أجهزة الاعلام مسئولة عما يحدث لنا » . من غير المعقول أن تشغلنا الصحف بقضايا أفلام الجنس والمينى

جوب ، فى الوقت الذى نبحث فيه عن انفسنا ، ونحاول اعسادة بناء بلدنا • ورد انور السادات : « نحن جميعا مسئولون •• ان لنا جميعا حق التعبير عن كل ما نحسه •• بشرط أن يكون هذا التعبير منظما ولا يأخذ شكل الانفجار •• » وتكشف المناقشات عن انطباع يكاد يكون عاما لدى الطلبة ، يقول ان « مجلس الأمة ، لا يؤدى دوره ، ولا يتحرك بالقدر الكافى •

وفى جلسة المجلس ، التى عقدت بعد جلسة الاستماع ، عارضى العضو عبد الجابر علام ، قول الطلبة ان نصف أعضاء « مجلس الأمة » من العمال والفلاحين ، لا يؤدون دورا • وتساءل : من المسئول عن نقص الوعي لدى الطلبة ؟ •

وطالب أكثر النواب باعادة النظر فى التنظيم السياسى فورا • وقال علوى حافظ اننا يجب أن نبدأ فى تطبيق مبدأ الطهارة والنقاء الثورى •

تدبير المظاهرات

وقال العضو أحمد القصبي ، ان ما حدث فى حلوان ، كان مدبرا من الاتحاد الاشتراكى ، ولكنه خرج عن أهدافه المرسومة • فعارضه خالد محيى الدين قائلا ان أوامر الاتحاد الاشتراكى كانت : لا مظاهرات ، وهناك فرق كبير بين توقع التنظيم السياسى لقيام المظاهرات ، وبين تدبيرها •

ويؤكد بعض أعضاء المحاكم العسكرية ، التى تولت محاكمة « المسئولين » عن الهزيمة ، ان هذه المظاهرات دبرها جمال عبد الناصر ، بهدف إعادة المحاكمة ، لأنه لم يرض عن الأحكام •

استرخاء الطلبة

ويعد أن تمكنت أجهزة الأمن من اخماد المظاهرات ، استؤنفت الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا ، يوم ١٦ مارس ١٩٦٨ .

وعنى الرئيس بالرد على تساؤلات وشكوك ومطالب الطلبة ، وعمل على استقطابهم واسترضائهم . وفى ٢٥ أبريل ١٩٦٨ ، ذهب الرئيس الى جامعة القاهرة ، والقى خطابا أبرزته الصحف فى عناوين كبيرة ، منها ما ظهر على الصفحة الأولى « للأخبار » فى اليوم التالى : « لا مساومة فى المعركة . . المعركة طويلة مريرة فاصلة . لا وصاية على الشباب . اشتراك الطلبة فى العمل السياسى أمر مطلوب ومرغوب فيه لأنهم أصحاب المستقبل . المثقفون ليسوا طبقة ، بل قوة موزعة على كل الطبقات وطليعة كل الطبقات . الرئيس يستجيب لدعوة الطلبة ، ويجتمع بقياداتهم اليوم فى منزله . انشاء اتحاد عام لطلبة الجمهورية » .

وبالفعل ، استقبل الرئيس ، يوم ٢٦ أبريل ، فى منزله بمنشية البكرى ، ستة من رؤساء اتحادات الجامعات والمعاهد العليا ، وحاول طمأننتهم واسترضاءهم ببعض الوعود والمكاسب ، التى ظهرت فى عناوين الصحف فى اليومين التاليين . ومنها قول الطلبة الستة « لأخبار اليوم » فى ٢٧ أبريل : « الرئيس اشركنا فى المسئولية . . وأعطانا الثقة والقدرة على الحركة » . وما أعلنه « الجمهورية » فى اليوم التالى : « تخفيض الرسوم الجامعية من ٧ الى ٥ جنيهات . تخفيض رسوم المدن الجامعية » . وكانت الرسوم قد زيدت من ٥ الى ٧ جنيهات فى بداية العام الدراسى .

— (٧) برنامج مارس ٠٠ للتنفيس لا للتنفيذ :

برزت الحاجة الى التغيير ، بعد هزيمة ١٩٦٧ (كما أوضح محمود امين العالم ، يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ ، فى اخبار اليوم) من عدة أمور ، اولها : ما اصاب التنظيم السياسى من تخلخل وتخلف عن تنظيم الجماهير ، والتعبير عن ارادتها ومصلحتها . وثانيها : ما اصاب البناء الاقتصادى من تباطؤ وتراخ ، فى تحقيق خطة التنمية والارتفاع بمعدلاتها . وثالثها : استمرار كثير من مظاهر الفساد والتخلف الفكرى والسياسى والادارى ، فى المستويات المختلفة من أجهزة الدولة . ورابعها : ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، وتصفية « مراكز القوى » ، ضمانا لمساندة الجبهة العسكرية .

الرئيس يتحدى

واشبه التيار الشعبى المطالب بالتغيير والتطهير والديمقراطية ، جقب مجازمة « قادة الهزيمة » واقطاب الحكم ، واقتضاح جوهرهم المضاد للكفاءة والأمانة والعدالة . واستشعر

الرئيس الخطر من الوقوف أمام مطالب الجماهير ، خاصة انه كان يدرك تماما - ربما أكثر من غيره - أنه المسئول الأول عما أصاب البلاد من كوارث ، وصارح مستشاره الأول محمد حسنين هيكل ، بتوقعه وخشيته من أن يأخذه الشعب الى ميدان التحرير ويشنقه فيه . فأسرع الرئيس بطلاطة الرأس أمام الموجة ، وتظاهر بتبنى المطالب الشعبية ، حتى يضلل أصابع الاتهام ، فيهرب من العقاب ، ويتمكن من الاستمرار فى السلطة ، وقد كان !

وزارة التغيير !

وتظاهرا بتلبية طلب الجماهير بالتغيير ، قام الرئيس يوم ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، بتأليف وزارة برئاسته ، ضمت ١٣ وزيرا جديدا .

ورأت الصحف الحكومية فى طبيعة التشكيل الوزارى الجديد ، « ضمان التجانس الفكرى والسياسى » . حول برنامج العمل . « ازالة التناقض الموق بين العمل التنفيذى والعمل السياسى » . « وأملت هذه الصحف من تولى « قائد الثورة » بنفسه رئاسة لجنة التخطيط ، « الارتفاع بخطة التنمية ، الى ارقى مستوى قىادى ، بما يحقق الانطلاق ، لا لخطة التنمية وحدها ، بل للعمل السياسى والثقافى والاجتماعى عامة » .

ولكن شيئا من تمنيات الصحف الحكومية وتوقعاتها ، من التجانس والانجاز وتصفية « مراكز القوى » لم يتحقق ، لأن التفسير فى حقيقته كان شكليا ، شمل الأشخاص لا المبادئ ، وأصاب المظهر لا الجوهر .

واتصف تشكيل هذه الوزارة بالذات بالاضطراب الشديد ، وتعرضت فى فترة وجيزة لعدة تعديلات . وخرج منها ثلاثة وزراء هم : المهندس محمد عبد الوهاب البشرى ، وزير الإنتاج الحربى ،

يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٩ ، والدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ • واستقال السيد محمد أبو نصير من وزارة العدل ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، ليحل محله المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وتقام « مذبة القضاء » فور حلفه اليمين القانونية ، وزيرا « للعدل » ! •

ولم يكن لهذه الوزارة اية فائدة فى تصفية « مراكز القوى » ، بل العكس هو الصحيح ، فقد زادت سلطاتهم ونفوذهم ، ياشتراكهم كوزراء فيها ! ••

برنامج مارس

وبعد عشرة أيام من تأليف « وزارة التغيير » ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، برنامجا للعمل ، يحمل عنوانه التاريخ الصادر فيه •

واقاد الرئيس من حلول ذكرى عيد الهجرة النبوية ، فى اليوم ذاته ، للتقرب من مشاعر الجماهير العزينة الغاضبة ، بتذكيرها بمعانى التضحية والفداء والنضال ، والصبر على المشاق •

ثم تحدث الرئيس عن « التحولات الهامة » ، زاعما « اننا استطعنا اعادة بناء القوات المسلحة » •• و « تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى » •• و « تصفية مراكز القوى » •• ووضع « صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة » امام الجماهير •• والقيام « بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة » ••

وتظاهرا بالاستجابة لرغبة الشعب فى التغيير ، قال الرئيس انه بدأ التغيير باعادة تشكيل الوزارة ، من « صفوة من شباب هذا الوطن » • ووعد بتغييرات أخرى • وبشر بأن يكون التغيير

« أكثر بعدا ، وأكثر عمقا من مجرد استبدال شخص بشخص ..
تغييرا في الظروف ، وفي المناخ » .. »

وفي حديثه عن الجانب الأول من البرنامج ، الذي يهدف الى
حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية ، لتحرير
الأرض ، أعلن الرئيس أنه « ليس هناك الآن ، ولا ينبغي أن يكون
.. صوت أعلى من صوت المعركة ، ولا نداء أقنص من نداءها ..
ومهما كان السبيل الذي نسلكه الى تحرير الأرض .. فإنه يصبح
سبيلا مسدودا بغير استعداد للمعركة ، سواء قبلنا بطريق العمل
السياسي ، وسرنا فيه الى هذاه ، فإن نتيجته مرهونة باستعدادنا
للمعركة ، وسواء يتسنا من العمل السياسي وتركناه ، وواجهنا
أقدارنا في ميدان القتال ، فإن النتيجة معلقة على استعدادنا
للمعركة .. »

أما الجانب الثاني من البرنامج ، والخاص بتعبئة الجماهير
من أجل التحرير وما بعده ، فقد طرح الرئيس فيه ثلاث نقاط هي :
« حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ،
وراء أهداف نضالنا .. » ، واعتبار « صحيفة الاتحاد الاشتراكي
هي أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية
وعلى أساسها .. » ، وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، عن طريق
الانتخاب من القاعدة الى القمة ..

وحدد البرنامج بعض المهام الرئيسية في : سيطرة قوى
الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ، على العمل الوطني
بالديمقراطية . وتدعيم عملية بناء الدولة الحديثة استنادا على
العلم . واعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر في الصناعة والزراعة .
وتدعيم القيم الروحية والخلقية والامتناع بالشباب .
واطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية . وتعميق التلاحم بين

جماهير الشعب والقوات المسلحة • وتركيز الجهد فى البحث عن
البتروىل • وتوفير الحافز الفردى • ووضع الرجل المناسب فى
المكان المناسب • وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون •
واقترح الرئيس وضع مشروع للدستور الدائم ، يتضمن
مبادئ برنامج ٣٠ مارس ، وينص فيه على حصانة القضاء ،
وانشاء محكمة دستورية عليا •

وقد حشدت كل الصحف كافة امكاناتها ، لتأييد كل ما ورد
فى البيان من افكار ومبادئ وشعارات •

فلما أجرى الاستفتاء على البرنامج ، يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ،
كانت نتيجته مثل كافة الاستفتاءات السابقة هى ٩٩٫٩٩٪ •
ثم أجريت الانتخابات للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى
العربى ، ليجتمع فى ٢٣ يولية ١٩٦٨ •

التنفيذ

ولكن أسلوب ممارسة الحكم ، والوقائع السياسية التالية
لاعلان برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، تدل على أن الحاكم لم يكن ينوى
« التنفيذ » ، بل مجرد « التنفيس » •

يؤكد ذلك أن الأوضاع العامة للسلطات فى الدولة لم
تتغير • فبقى تنظيمها منبعا - كما كان - من القيادة الفردية ،
التي وجدت مجال الحركة أمامها أكثر اتساعا ، بعد تصفية
منافسيها ومناوئها فى القيادة العليا للقوات المسلحة والمخابرات
العامة •

ولم يصدر الدستور الدائم فى عهد عبد الناصر • وكان ما
جاء فى البرنامج عن الديمقراطية والحرية وسيادة القانون

وحصانة القضاء ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ . وتعددت حوادث مخالفة الرئيس لها جميعا .

خروج الوزير

وعلى سبيل المثال ، فى اجتماع الرئيس بمديرى الجامعات ، يوم ٧ مارس ١٩٦٨ ، بعد مظاهرات الطلبة ، تحدث الدكتور محمد حلمى مراد ، مدير جامعة عين شمس ، عن ضرورة التغيير فى أسلوب الحكم وفى أشخاص شاغلى المناصب القيادية ، الذين ساهموا فى ايجاد الظروف التى ادت الى الهزيمة وسمحت بالانحراف . تظاهر الرئيس بالافتتاع ، وضمن برنامج ٣٠ مارس هذا المطلب . ولكن الأيام مضت دون تنفيذه . ولما طالب الدكتور محمد حلمى مراد ، بعد تعيينه وزيرا للتربية والتعليم ، فى وزارة مارس ١٩٦٨ ، بضرورة تنفيذ روح وينود برنامج ٣٠ مارس بجدية ، خاصة فيما يمس سيادة القانون واحترام الحريات ، دخل فى دائرة الخلاف مع الرئيس ، وكانت النتيجة - كما هى دائما - خروج الوزير المخلص من الوزارة ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ ، وبقاء الرئيس . وظل الوضع كما كان ١ .

اعتقال العطيفى وصلاح

واستنادا الى اتجاه برنامج ٣٠ مارس الى اقرار العدل وسيادة القانون ، كتب الدكتور جمال العطيفى مقالا فى «الاهرام» ، يوم ٨ مايو ١٩٦٩ ، بعنوان «ظاهرة خطيرة» ، يؤكد فيه بالوثائق أن قرارا أصدره وزير العدل فى أول يناير ١٩٥٦ ، لم ينشر فى «الوقائع المصرية» الا فى يوم ٧ ابريل ١٩٦٩ ، أى بعد ١٣ سنة و ٣ أشهر و ٧ أيام . وأشار الكاتب الى أن عدم نشر القرارات

والقوانين ، يتعارض مع مبادئ العدالة وبرنامج ٣٠ مارس .
وطالب بضرورة نشرها فور صدورها ، فى « الجريدة الرسمية »
و « الوقائع المصرية » ، حتى تنفذها المحاكم ويفيد منها المتقاضون .

وبدلا من أن يأمر الرئيس بتنفيذ طلب الكاتب ، ومحاسبة
المسؤولين عن هذا الخطأ ، ثار سيادته وأمر باعتقال كاتب المقال ،
واعفائه من عضوية مجلس إدارة صحيفة « الأهرام » ، ومنعه من
الكتابة . وظل الكاتب معتقلا لمدة ثمانية أيام . ولم يفرج عنه
إلا بعد توسط محمد حسنين هيكل ومجموعة من محررى « الأهرام »
لدى المسؤولين عن الصحافة ، فى « الاتحاد الاشتراكي » ، ولدى
الرئيس جمال عبد الناصر .

واعتقل أيضا لعدة أيام ، صلاح حافظ المحرر فى صحيفة
« روز اليوسف » ، لأنه نقد فى اجتماع بالاتحاد الاشتراكي ،
عملية اعتقال جمال العطيفي .

فلماذا يا ترى ثار الرئيس ، وعاقب الكاتب ومن نقد
اعتقاله ، بشدة ، رغم أنهما عالجا مسألة قانونية بمنطق سليم ،
وطالبا بتنفيذ برنامج ٣٠ مارس وشعارات الرئيس ؟ .

الدولارات

تقول وثائق ووقائع هذه الفترة ، ان الرئيس كان يطلب
أحيانا منع نشر بعض القرارات . لذلك استشعر الخطر من الكتابة
فى هذا الموضوع . ومن القرارات التى منع نشرها ، القرار رقم
١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ ، بالاذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،
بإقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكى ، من الملك سعود .

وكان هذا القرض ، ومنع نشر قراره ، بجانب قروض وهبات
أخرى ، موضوعا مثيرا لعدة تساؤلات ، تناقلتها الألسنة وبعض
الصحف في عهد الرئيس أنور السادات ، وأوردها جلال الدين
الحمامصي في كتابه « حوار وراء الأسوار » ، الصادر سنة
١٩٧٦ .

٠٠ (٨) المظاهرات تتجدد

والرئيس يذبح القضية !

اندلعت مظاهرات الطلبة للمرة الثانية بعد هزيمة يوتية ، في نوفمبر ١٩٦٨ ، بشكل أكثر شدة وعنفا ، من مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، حتى تتناسب تناسبا صحيحا مع ازدياد الشك في صدق الحكومة وقدرتها على الإصلاح ، وارتفاع درجة السخط والتذمر الشعبي بسبب تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية .

المازق العسكري

كان الموقف العسكري صعبا ، مثيرا للقلق والتوتر الشعبي ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها القوات المصرية المسلحة .

وفي عناوين « الأخبار » ، يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٨ ، ما يرسم صورة واضحة لهذا الواقع ، فهي تقول : « إجراءات حاسمة لمواجهة أي عدوان مفاجيء » . دفاع مدني في كل منشأة ومؤسسة لوقايتها من غارات العدو ، ودفاع شعبي في كل منطقة ، مستعد لأي تطورات . الفارة الاسرائيلية على نجع حمادى ، دفعت الشرق

الأسط لمرحلة جديدة وخطيرة • استئناف نقل الكهرباء من السد للقاهرة اليوم •

صراع الحكام

وكان الوضع السياسى للحكومة ، وحزبها الواحد ، ومجلسها النيابى ، مهزوزا ، يتقاذفه صراع مراكز القوى ، التى استمرت ونشطت بعد انهيار ثم اختفاء المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته •

واشتد الصراع الى درجة أن اللجنة المركزية للاقتصاد الاشتراكى ، برئاسة جمال عبد الناصر ، تقرر يوم ٦ نوفمبر ١٩٦٨ ، حل مجلس الأمة ، واجراء انتخاب جديد فى يناير ١٩٦٩ • ويقول جمال عبد الناصر ، فى عبارة واضحة أن « رأى أن عودة المجلس سيؤدى الى صراع بينه وبين الاتحاد الاشتراكى » •

سوء الاقتصاد

١٠ الوضع الاقتصادى ، فقد أوشك على الانهيار ، بعد سلسلة من المفامرات الفاشلة والهزائم المتكررة وحوادث تهديد الأموال العامة •

وبرزت على صفحات الصحف الحكومية ، خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٨ ، الأخبار والتعليقات حول الأزمات التى أحاطت بالشعب من كل جانب : نقص المواد التموينية ، أزمة المواصلات ، أزمة المساكن ، انخفاض الدخل المالى للأفراد ، خاصة بعد تقليص البدلات والأجور الإضافية •

وفى الوقت نفسه ، طفت على السطح المشكلات المادية
والسياسية لدور الصحف المؤممة والعاملين فيها ، بعد أن ازدادت
هذه المشكلات وتفاقمت .

تطوير التعليم

وكان التعليم ، مثل كافة قطاعات الدولة ، قد انهار مستواه ،
وتعددت مشكلاته ، مما دفع الدكتور محمد حلمى مراد ، وزير
التربية والتعليم ، الى محاولة التصدى لها .

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، أقر مجلس الوزراء التعديلات التى
أدخلت على سياسة التعليم العام والفنى والخاص .

وكان صدور قانون تطوير التعليم العام ، بمثابة الشرارة
التي فجرت طاقات الغضب والسخط المكبوتة فى الصدور .

المظاهرات

فى صباح الأربعاء ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ - كما يقول بيان
وزارة الداخلية - حاول تلاميذ بعض المدارس الثانوية بالمنصورة
الخروج فى مظاهرات ، مع تلاميذ بعض المدارس المجاورة ،
مطالبين بإعادة النظر فى بعض جوانب القانون ، التى تمس عدد
مرات الاعادة فى الثانوية العامة ، والانتقال من سنة الى أخرى
مع الرسوب فى مادة أو مادتين . ثم استجاب الطلبة لمنصح
المسؤولين وتفرقوا .

ورغم توضيح وزير التربية والتعليم لبنود القانون ، ورغم
عدم انطباقه على المعاهد الدينية ، فقد قام تلاميذ المعهد الدينى
بالممنورة ، بمظاهرة استمرت من التاسعة صباحا الى الثانية بعد
الظهر ، فى يوم ٢١ نوفمبر !

وبعدها ، اتجه جانب من المتظاهرين ، الذين « اندست بينهم بعض العناصر من غير التلاميذ » ، للاعتداء على مديرية الأمن بالمنصورة ، فاصطدموا برجال الشرطة ، واصيب ٣٩ من قوة الشرطة ، وأربعة من الأهالي ، وتوفي أربعة آخرون .

وبعد يومين - ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨ - اندلعت مظاهرات طلابية كلية الهندسة بالاسكندرية ، الذين اصطدموا بالشرطة ، فعادوا الى كليتهم ليعتصموا بها .

ولهذا قرر مديرو الجامعات ووزير التعليم العالي ، تعطيل الدراسة في كافة الجامعات والمعاهد العليا .

ورغم هذا ، اتسعت دائرة التظاهر بالاسكندرية . وقام طلبة المدارس الثانوية بمحرم بك وطلبة كلية الهندسة ، بمظاهرات - يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ - في شوارع المدينة ، وحطموا بعض الأتوبيسات وعربات الترام ، وحاولوا احراق نادى المحافظة . وكانت متافاتهم تدین فساد الحكومة ، وتعدى وزير الداخلية ، وتشكر من الفقر . وفى اليوم التالى ، قالت صحف الحكومة ، ومنها « الأخبار » ، ان : « عناصر مخربة اندست في المظاهرات وحاولت دفعها الى العنف » .

رد الفعل

أدرك رجال السلطة الأسباب المتعددة للمظاهرات ، واستشعروا الخطر من استمرارها وانتشارها ، فاقفوا في ضلها وتشويه صورتها . ومن ارتفاع درجة اهتمام السلطات بهذه المظاهرات ، تنضح قوة تأثير المظاهرات على رجالها .

فقد بحث مجلس الوزراء ، يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، التقارير المقدمة اليه من وزراء الداخلية والتربية والأوقاف والتعليم العالي والعدل ، عن الطلبة والمظاهرات .

وشرح محمد أنور السادات ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في اليوم نفسه ، الموقف السياسي والعسكري ، محارلا اقناع الطلبة بصحة تصرف الحكومة ، فقال : « اننا انتقلنا من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع » . وهذا الصمود يتطلب تماسك الجبهة الداخلية ، تماسكا لا يسمح بالتصدع أو الشرخ » . وأوضح أنور السادات أن عناصر مخزية اندست بين الطلبة للخروج بالمظاهرات عن الأسباب التي قامت من أجلها ، وهي الفهم الخاطيء لقوانين التعليم الجديدة .

المؤتمر القومي

وقررت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . . يوم ٢٦ نوفمبر ، دعوة المؤتمر القومي العام الى دورة طارئة ، لبحث « موضوع الطلبة والجامعات ، على ضوء الاحتمالات التي كان يمكن ان تؤدي اليها الحوادث الأخيرة » . ويبحث اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي برئاسة جمال عبد الناصر ، نفس الموضوع ، في اليوم التالي .

وأخذت صحف الحكومة تمهد لعقد المؤتمر القومي العام ، بتبرير قرارات الحكومة ، وتعزيز مواقفها ، بالقول مثلا : « رجال التعليم والجامعات اشتركوا في مناقشة القوانين ٦ أشهر » ، ووجهوا الى ضرورة اصلاح التعليم وتطويره . « أو القول في لهجة التعظيم والتهويل : « أكبر قوة ضاربة على طول القناة » . مصر حشدت أضخم مدفعية في الشرق الأوسط منذ معركة العلمين » .

ولنفس الغرض نشرت الصحف النض الكامل لإنسان اتطاد طلاب الجمهورية ، الصادر في أول ديسمبر ، والذي يستنكر المظاهرات ، وان كانت عبارته الأخيرة تكشف عن حجب الجماهير

ثقتها عن انتظيمات السياسية الحكومية ، فهي تطالب « بإعطاء
انفعالية للتنظيمات السياسية المساعدة ، في حل مشاكل الجماهير
حتى تستعيد ثقتها » .

واتخذ المؤتمر القومي العام للاقتصاد الاشتراكي ، يوم ٤
ديسمبر ١٩٦٨ ، عدة قرارات ، تحاول التشكيك في المظاهرات
وإدانتها ، مع فتح باب الأمل لحل بعض المشكلات التي شكلت
الأسباب الحقيقية لاندلاع المظاهرات . فقالت عناوين صفح
الحكومة ، نقلاً عن جلسات المؤتمر ، يوم ٣ ديسمبر : « تمت
دراسة مشاكل الواصلات والإسكان » ، « وفي يوم ٥ ديسمبر ،
قالت الصحف : « قرارات هامة يصدرها المؤتمر القومي لحماية
الجبهة الداخلية من مؤامرات الثورة المضادة » . المؤتمر يؤكد أنه
لا حرية لأعداء الشعب ، ويدين أساليب التظاهر والاعتصام
والاضراب » . المؤتمر يقدر لقراءته المسلحة دورها الطليعى » .

محصلة المظاهرات

وعلم أية حال ، فقد أثرت مظاهرات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ،
على نظرة الحكومة الى المشكلات الداخلية ، ودفعتها الى محاولة
حلها ، ولكنها شددت قبضة أجهزة الأمن على التيارات الشعبية .
• ودفعت المظاهرات جمال عبد الناصر ، الى محاولة إقلاق
جيش الاحتلال الاسرائيلى ، لرفع السروح المعنوية وكسب الراى
العام المصرى .

أما القوى الخارجية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد السوفيتى وامرائيل ، فقد استخلصت من اندلاع المظاهرات
وتكرارها ، اهتزاز الجبهة الداخلية في مصر ، وعدم قدرتها على
الصمود طويلا .

مذبحة القضاء

وفي ظل البدايم والمفاهيم ، التي اشاعها الرئيس جمال عبد الناصر ، في خطبه الرسمية وفي برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وفي مقدمتها : « الديمقراطية » ، « سيادة القانون » ، « تحقيق العدل » ، « استقلال القضاء وحصانة رجاله » ، « صيانة الحقوق » و « تصفية مراكز القوى » ٠٠ قام الرئيس في آخر اغسطس ١٩٦٩ ، باعتداء صارخ على رجال القضاء ، ألقى به استغفله وحطم حصانته ٠ وجعل القانون بلا سيادة ١ ٠٠ وبهذا أعلن الرئيس بنفسه الرقوع في أكبر تناقض بين شعاراته وممارساته ١٠١ وكشف عدم اتعافه من أسباب اندلاع المظاهرات وذائجها ومدلولاتها ١ ٠٠

السيطرة على القضاء

لم تكن « مذبحة القضاء » في سنة ١٩٦٩ ، هي الاعتداء الأول على القضاء ، خلال « العهد النوري » ، بل كانت مجرد خطوة على طريق سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء ، التي تمت عمليا بعد الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٠ وبسدت واضحة في التشريعات التي تحقق للمحاكم أغراضه ، وتحرم الناس من التظلم منها أمام القضاء ، كما ظهرت في المحاكم الخاصة التي يختار الحاكم قضاتها ويشير بأحكامها ٠

فلما اهتز كرسي الحكم بفعل الهزيمة ، وعلت المطالبات الشعبية في مواجهة الحاكم وأجهزته ، دبّت الحياة في القضاء ورجاله ، وبدأ بعضهم يستعيد صلاحياته ، فأصدر من الأحكام ما ينبه الى مخالفة بعض القرارات السلطوية السياسية والاقتصادية ، للدستور والشرع ٠

وهنا استشعر الحاكم الفرد ، خطر الانتقاص مما دأب عليه من سيطرة كاملة منفردة على القضاء ، فاتجه الى استمرار السيطرة عليه عن طريق احتوائه داخل الجهاز السياسي للحكومة .

ووجد الحاكم بين القلة من رجال القضاء ، من يقبل الدعوة لادخال القضاء في الاتحاد الاشتراكي ، ويروج لها . كما عثر على من يقبل الترويج لفكرة « القضاء الشعبي » ، التي تتيح له الفرصة لاعادة تشكيل هيكل الحاكم ، وادخال عناصر غير قضائية ، تحقق اغراضه وتنفذ اهدافه .

دعاة الاستقلال

ولكن الاكثرية الساحقة من القضاة ، وقفت ضد محاولات الحاكم واغراضه ، وتمسكت بمبادئ استقلال القضاء وحصانته ، وعدم اشتغال القضاء بالسياسة . واصدرت بمواقفها بيانا هاما يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ .

وقد صادفت هذه المناقشات ، الاستعداد لانتخاب أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة . فتبنى فريق من المرشحين موقف الاكثرية ، بينما قاد وزير العدل فريقا آخر ايد فكرة ضم رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكي . وتمت عملية الانتخاب بالقائمة . وهنا حثت المفاجأة ، التي ارتاحت لها الاغلبية ، ولكنها اذهلت عقول الحاكم واعوانه ، وافقدتهم الحكمة ، فارتكبوا مذبحة القضاء . لقد نجحت قائمة الرافضين لاغراض الحاكم ، بدرجة تقرب من الاجماع . وسقطت قائمة الخادمين لاهداف الحاكم ، سقوطا يكاد يكون تاما !

ابعاد القضاة

فما كان من الرئيس ، الا اتخاذ عدة قرارات عنيفة ، تناقضت مع مبادئ العدل وقواعد الدستور ، والشعارات التي أعلنها بنفسه . وقضت بفصل أو نقل (٢٠٢) من أعضاء الهيئات القضائية . ونفذت في لحظة صدورها ، بأسلوب تعسفي ، وقبل نشرها في « الجريدة الرسمية » كما تقتضى القاعدة الدستورية . وهكذا خالفت قرارات الرئيس قواعد الدستور والقانون ، من ناحيتي الموضوع والشكل معا .

فقد أقال جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، محمد أبو نصير وزير العدل ، الذي لم يستطع السيطرة على رجال القضاء لحساب الرئيس . وفي اليوم التالي عين الرئيس ، المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وزيرا للعدل ، لتكون منبحة العدالة أول انجازاته في الوزارة .

وفي ٣١ أغسطس ، أصدر الرئيس القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، بإعادة تشكيل الهيئات القضائية . وبناء عليه أصدر الرئيس خمسة قرارات جمهورية ، تحمل الأرقام من ١٦٠٣ الى ١٦٠٧ ، وتقتضى بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ، وأعضاء مجلس الدولة ، وأعضاء إدارة قضايا الحكومة ، وأعضاء النيابة الادارية ، ونقل بعض العاملين في الهيئات القضائية الى وظائف أخرى غير قضائية ، في أجهزة الحكومة والقطاع العام . وأعلن في نفس اليوم ، أن من لم تشملهم قرارات اعادة التعيين ، يعتبرون محالين الى المعاش بحكم القانون ، ويجوز اعادة تعيينهم في وظائف أخرى .

حققت محصلة هذه القرارات رغبة الحاكم الجامحة في الانتقام من رجال القضاء الذين لم يخضعوا لأهوائه ، بحرمان

أكثر من مائتين منهم ، من القيام بعملهم ، بالاحالة الى المعاش أو
النقل بعيدا عن القضاء . وحاول الحاكم التغطية على فعلته
والتخفيف من أثرها المؤلم ، بأن أصدر فى نفس اليوم ، قرارين
آخرين لهما جانبية وبريق ، وفى نفس الوقت يدعمان سيطرته على
القضاء .

المجلس والمحكمة

القرار الأول ، صدر به قانون المجلس الأعلى للهيئات
القضائية ، الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتولى الاشراف على
الهيئات القضائية ، ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتعلقة بها .
والقرار الثانى ، صدر به قانون المحكمة العليا التى تختص
بالفصل فى دستورية القوانين ، وتفسير النصوص القانونية ،
ويعين رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية .

ونشرت الصحف الحكرمية اخبار تحطيم القضاء وازالة
العدالة ، تحت عناوين مثيرة خادعة ، منها عناوين « الجمهورية » ،
التي قالت : « قوانين ثورية لاصلاح القضاء » . مجلس الوزراء
يقرر انشاء محكمة عليا ومجلس أعلى للقضاء ٠٠ » .

وعنيت الصحف بنشر نص « المذكرة الايضاحية لقانون
المحكمة العليا » ، مساهمة منها فى تبرير الأخطاء ومساندة
تصرفات الحاكم . ولكنها أدت الى عكس ما كانت تهدف اليه ،
لأنها كشفت الدوافع السياسية ، المخالفة لمبادئ الدستور وقواعد
الشرع ، وراء قرارات الرئيس ، عندما قالت ان الثورة التى
اجتاحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ ،

والقوانين الاشتراكية في يولية ١٩٦١ ، اقتضت ثورة تشريعية ،
حتى يمكن للقانون أن يساير القيم الجديدة في المجتمع ، وحتى
يمكن للقضاء أن يتفاعل مع ارادة الجماهير . ولكن كثيرا من
احكام القضاء ، لم تلاحق التطور الذي طرأ على العلاقات
الاجتماعية والاقتصادية . كما أن استقلال القاضي ليس ميزة
خلعها عليه المجتمع ، بل انه مقرر لمصالح العدالة والشعب .

٠٠ (٩) الصحافة المصرية تعاني

والعهد الناصري ينقضي ١

برزت مشكلات الصحافة المصرية ، كموضوع للمناقشة العامة ، على الألسنة ويا الأقلام ، خاصة بعد برنامج مارس ١٩٦٨ ، وكان أهمها : الرقابة ، والسيطرة الحكومية على الصحف ، وكثرة القرارات الصادرة بتعيين ونقل الصحفيين أو منعهم من الكتابة ، وما ترتب على ذلك من ظواهر ضعف وسلبية .

المطالب الصحفية

وتكررت المطالبة بإباحة مناقشة السياسة العامة ، وأسلوب الحكم ، ونقد الحكومة أو القطاع العام ، مع توفير الضمانات الديمقراطية للعمل السياسي . وتردأت عيالت : النقد والنقد الذاتي ، والرأي والرأي الآخر ، الديمقراطية بالمشاركة ، الديمقراطية بالموافقة ، و الالتزام بدل الالتزام .

وظهرت اجتهادات ترى إباحة حرية اصغار الصحف للتطبيقات الشعبية ، وأن يكون الميثاق ، هو القيد الوحيد على

حرية الصحافة ، وأن تصير ملكية « الاتحاد الاشتراكي » للصحف شاملة وفعالة ، تنبع منها سياسة الصحف ومعايير اختيار المسؤولين عنها . وإنشاء مجلس أعلى للصحافة ، داخل « الاتحاد الاشتراكي » ، يشرف على الصحف ويحقق لها العدالة في الحصول على الاخبار والاعلانات .

وامتدت المناقشات الى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، الذي قرر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ ، ضرورة دراسة مشكلات الصحافة ، وعمل تنظيم جديد لها ، يؤكد الملكية الشعبية لها ، ويضعها في خدمة أهداف « المجتمع الاشتراكي » .

وكالمعتاد في العهد الناصري ، أحيط هذا القرار ببقية من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، البعيدة عن الواقع وامكان التنفيذ . وتولت صحف الحكومة إبرازها ، فقالت « الاخبار » في عناوين صفحاتها الأولى ، يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ : « وضع تنظيم جديد للصحافة » تأكيد سيادة القانون » . وتحت عنوان « سيادة القانون » ، نقلت الصحيفة عن قرارات المؤتمر التي أعلنها الرئيس عبد الناصر ، « انه من الضروري خلال هذه المرحلة الصيرية ، أن تتأكد باستمرار وبإصرار ، سلطة قوى الشعب العامل ، وأن تدعم رقابتها الفعالة على مقدراتها ، وعلى جميع أجهزة الحكم ومختلف أنشطة الدولة . ان التمكين لحرية الرأي وحرية النقد ، هو الضمان الأكيد كي يعمل الشعب رقيبته . ومن الضروري كذلك أن تتأكد سيادة القانون ليكون أعلى من مراكز القوى ، وأقوى من ارادة الأفراد » . وذكرت قرارات المؤتمر ، ضرورة وضع الصحافة في « خدمة الرأي الحر والنقد البناء » مع اعطاء اهتمام خاص لكافة وسائل الاعلام والثقافة والفن » .

وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، بحثت اللجنة الدائمة للثقافة والاعلام بالاتحاد الاشتراكي ، مع المسؤولين في الحكومة ، وضع دستور لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ، وتاليف لجنة لمعالجة المشاكل المشتركة لدى الصحف ، وإنشاء اتحاد عام للصحافة للعناية بمصالح المؤسسات الصحفية .

هيكل ٠٠ وزيراً

ومما يذكر أن تعيين محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، وزيراً للإرشاد القومي ، في آخر تعديل وزارى جرى على وزارة ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، وصدر يوم ٢٦ أبريل ١٩٧٠ ، كان موضوعاً مثيراً للشك والناقشة ، وسبباً في غضب الرئيس عبد الناصر من هيكل ، واعتقال بعض المقربين من الزعيم ومن مستشاره الأول .

لقد فاجأ القرار هيكل ، فساورته الشكوك في أسبابه ونتائجه . وخشى أن يكون تقدماً لإبعاده عن « الأهرام » ، ثم الوزارة ، بفعل مراكز القوى المعادية له ، وتحت تأثير شخصية الرئيس عبد الناصر ، الحريصة الكتومة ، التى تشك حتى في أقرب الناس إليها ، خاصة إذا كانوا من أصحاب النفوذ .

ومن ناحية أخرى ، استقبل البعض دخول حسنين هيكل الوزارة بعدم ارتياح ، حتى أن توفيق الحكيم الكاتب في « الأهرام » ، بعث برسالة الى الرئيس - عن طريق حاتم صادق ، زوج ابنة الرئيس والمحرر في مؤسسة « الأهرام » - يقول فيها أن جمع هيكل بين المنصبين ، سيصبغ « الأهرام » بالصفة الرسمية ، وأن الناس لا تصدق غالباً ما تقوله الأجهزة الحكومية . وأوضح توفيق الحكيم أن إزمتنا هي أزمة ثقة ، وأن الشعب يعانى

يحتوى هذا الكتاب على أربعة فصول رئيسية: الفصل الأول، تناول فيه المؤلف هزيمة يونيو ١٩٦٧، أسبابها ونتائجها، حتى انقضاء عهد عبدالناصر. والفصل الثانى تعرض فيه لعهد السادات، وتتبع الأوضاع السياسية فى مصر التى أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما الفصل الثالث، فقد تناول فيه حرب أكتوبر، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات. وتناول الفصل الرابع التطورات التى أحدثها الرئيس السادات فى حقل السياسة الداخلية، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الإنسان، وتعدد الأحزاب.